جامعة سوهاج
كلية التربية
المجلة التربوية

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD "ليسانس ماستر دكتوراه" بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد
د/ أحمد صبري محمد يوسف
مدرس أصول التربية بكلية التربية
بتفهنا الأشراف بالدقهلية – جامعة الأزهر

تاريخ استلام البحث : ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣م – تاريخ قبول النشر: ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2024.

مستخلص البحث :

هدف البحث التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD "ليسانس – ماستر – دكتوراه" بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول؛ حيث يُعد نظام الدراسة المتبع في أي مؤسسة أحد أهم الجوانب التي ينبغي العمل على تطويرها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع ومتطلباته، وبما يحقق أهدافه، ويُعد نظام LMD من أهم النظم الجامعيَّة الحديثة التي تربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو نظام مرن يمتاز ببعض الخصائص منها الحركيَّة والمقروئيَّة والانتقال، كما أنه يجعل الطالب والمتعلم هما أساس العمليَّة التعليميَّة، ويهتم بأساليب التقويم المتعددة؛ ممَّا يُميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة التعليميَّة المختلفة، وقد قُسم البحث إلى ثلاثة أقسام؛ أولهم الإطار العام للدراسة، والثاني الإطار النظري للدراسة، والثالث الإطار الميداني للدراسة؛ حيث قام الباحث من خلال الإطار العام للدراسة بعرض مشكلة الدراسة وأهدافها، ومنهج الدراسة، وأهم التعريفات بها، وأهم الدراسات السابقة التي ترتبط بالموضوع، كما عرض الإطار النظري للبحث: التعريف بنظام LMD وأهم أهدافه، وأهم القوانين والتشريعات المنظمة له، وعمليات نظام LMD وأهم مميزاته، إلى جانب أساليب التقويم المتبعة داخل النظام، كما عرض بعض التجارب الأخرى لبعض الدول التي أدخلت نظام LMD في نظامها التعليمي، وفي النهاية جاءت الدراسة الميدانية لتظهر اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو النظام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأداة الاستبانة؛ لوصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث وتمَّ بناء الاستبانة مكونة من (٥٦) عبارة وطبقت على عينة قوامها (٣٩٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة، واستخدمت بعض الأساليب الإحصائيَّة؛ للتأكد من صدق وثبات الاستبيان، ومن ترتيب العبارات والمحاور ومدى ارتباطهم. وتوصَّلت الدراسة إلى جُملة من النتائج التي تؤكد أهداف البحث، ومدى أهمية النظام في تحقيق تحسين التعليم العالي.

الكلمات المفتاحيَّة: نظام LMD "ليسانس – ماستر – دكتوراه"، نظم التعليم، خبرات بعض الدول

Faculty Members' Perspective towards Implementing the LMD System (Bachelor, Master, Doctorate) in Egyptian Universities in Light of Some Countries Experiences

ABSTRACT

In light of other countries experiences, the research tried to ascertain the perspectives of faculty members regarding the implementation of the (LMD) system in Egyptian universities. One of the core points that must be developed in any institution is the study system to meet the demands of society and accomplish its objectives. One of the most significant contemporary university systems that connects learning to the demands of the job market is the LMD system. It is a versatile system with the following features: mobility, readability, and transmission. Additionally, it emphasizes various methods of assessment and places the learner and student at the center of the educational process. The research was divided into three sections: The first was the general framework of the research; the second was the literature related the issue, and the third was the field study. The researcher outlined the study's problem, objectives, methodology, key definitions, and most significant previous research related to the current study. The literature was also presented by the researcher; it included an introduction to the LMD system, its main goals, related acts and regulations, and key characteristics, along with the evaluation techniques that are employed. Additionally, it included some experiences of different countries that implemented the LMD system into their educational system. The field study highlighted the faculty members' perspectives towards implementing the LMD system. The descriptive analytical method was adopted using a questionnaire for the process of information gathering. The questionnaire included fifty-six items in order to describe and analyze the phenomenon of the research. This questionnaire was then administered to a sample of 370 faculty members in Egyptian universities. Some statistical methods were utilized to ensure the validity and reliability of the questionnaire. Findings confirmed the objectives of the research and revealed the importance of the system in achieving improvement in higher education

Keywords: LMD System "Bachelor, Master, Doctorate" – Systems of Education - some countries experiences

أولًا: الإطار العام للبحث:

مقدمة :

شهد العالم تغيرات وتحولات في شتى الميادين الحياتية، وأصبح للتطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة شأنٌ في هذا التغير وتأثيرٌ واضح؛ ممَّا تطلب من الجامعات إعادة النظر في برامجها وسياساتها لمواكبة هذه التغيرات والأخذ بأحدث الأساليب التي أثبتت نجاحًا؛ ولهذا خاضت الجامعات المصريَّة في السنوات الأخيرة تطورات وإصلاحات شملت أغلب قطاعاتها؛ بهدف النهوض بالتنمية في جميع جوانبها واللحاق بركب الدول المتقدمة في ظل التنافسية العالمية، والسعي نحو جعلها وسيلة قادرة على المساهمة في تطوير المعرفة وابتكارها، وكذلك المساعدة في حلِّ المشكلات الواقعية التي تواجهها.

وأصبح دور الجامعة ليس مقتصرًا على التكوين فقط، بل تعدى إلى التفاعل مع المجتمع لتوفير حاجاته ومتطلباته، وإدراك الدول الأوربية لهذا الدور جعلها تعيد النظر في أنظمتها الجامعية؛ من أجل تبني إصلاحات قادرة على جعل الجامعة مؤسسة فعَّالة في المجتمع، تستطيع التفاعل معه وتحقق متطلباته واحتياجاته وحلِّ مشكلاته، ولتحقيق ذلك كانت ١٩٩٨م نقطة البداية والتي أقرَّت فيه الدول الأوروبية هذا الربط (جامعة – مجتمع *سوق عمل*) وذلك بتبني هيكلة جديدة لنظام التعليم الجامعي سميت بنظام LMD من قبل أربع دول، وهي: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وإيطاليا، وكان لهذا التبني أبعادٌ مختلفة، منها: مجابهة التزايد الفائض من الخريجين والذي يُعد نفقات مهدورة بالنسبة لها، إلى جانب انخفاض نوعية التكوين وعدم ملاءمته سوق العمل، وتضخم عدد الطلبة في الجامعات (نصراوي، ٢٠١٢م، ٥–٦).

ويعتمد نظام LMD على خاصتين أساسيتين هما التحويل والاحتفاظ مما يميزه عن غيره من الأنظمة المختلفة، كما يمتلك العديد من المبادئ كالرسملة والحركية والوضوحية والمقروئية والسيولة، حيث يمكن الطالب من التحويل داخل الجامعة وخارجها، كما أنه يمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات LMD في إطار التشغيل، ويساعد على رفع مستوى المقروئية وإيصالها إلى المستوى العالمي، وادخال سيولة في فروع التعليم العالي بتشجيع الشراكة فيما بين الجامعات، كما أنه يهدف إلى تأكيد الطابع التقني للمحتويات التعليمية مع دمجها في منظومات العمل والانتاج مما يضمن تكوين توافق المحيط الاجتماعي والاقتصادي

والثقافي، وتقليص مدة الحصول على الشهادات الجامعية بغرض تخفيض الإرشاد، إذ يمكن رفع مستوى الطالب على العمل المتخصص والدقيق، كما يتيح إمكانية برمجة الكثير من المحاضرات والدورات الفردية والجماعية.

ولما كان أعضاء هيئة التدريس هم حجر الزاوية ومصدر العطاء المعرفي والابداع والتطوير من خلال توظيف فكرهم وطاقاتهم ووقتهم لتؤدي الجامعات دورها بشكل إيجابي، وأن تطوير التعليم الجامعي يعتمد على مدى ما يتوفر فيه من عناصر ذات كفاءة من أعضاء هيئة التدريس لما يمتلكه من دور واضح نحو تطوير التعليم العالي سواء من خلال البحث العلمي أو التدريس؛ الأمر الذي دعا إلى الوقوف على اتجاهاتهم نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصرية على غرار الدول التي قامت بتطبيقه.

والواضح أن نظام LMD يُعد بمثابة تغيير تنظيمي، يسعى إلى انسجام الجامعة مع سوق العمل، ولمعالجة مختلف الاختلالات التي يُعاني منها النظام الجامعي، من حيث المضامين والأهداف التي لم تعُد تطابق متطلبات المجتمع وسوق العمل والاقتصاد، ومع ذلك قد يجد بعض الصعوبات في تطبيقه، ولهذا يقوم البحث بالكشف عن اتجاهات وآراء أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول.

مشكلة البحث:

مما لا شك فيه أن التعليم الجامعي ما زال يواجه العديد من التحديات التي تضعف من دوره وتعمل على ضعف مخرجاته كما أشارت دراسة (رجب، ٢٠٢٠م) ودراسة (حنفي، ٢٠١٣) أنه لا يزال التعليم العالي يُعاني أزمة مزدوجة تعود إلى تزايد نِسبة عدد الطلبة، ونقص وضعف الهيئات والمؤسسات، وأيضًا عدم تطابق بين جانبي التعليم النظري والواقع المجتمعي، إلى جانب حرمان الطالب من الإعداد المتميز وما يمتلكه من خبرات علميَّة تسمح بممارسة العمل الحقيقي باكتسابها، بل قد تصبح المعلومات والحقائق مجرد أفكارٍ مجردة لا وزن لها؛ ممَّا يعمل على وجود خريج لا يستطيع الالتحاق بالعمل أو الإنتاج؛ ممَّا دعا ذلك إلى سعي بعض الجامعات إلى تغيير نظمها لمعالجة جوانب القصور داخل الجامعة.

ويُعد نظام LMD أحد الأنظمة الحديثة في التعليم العالي والذي يمتلك الكثير من الأسباب والدواعي لوجوده كما أكدت دراسة (كركوش، ٢٠١٢م، ١٢٤) على أهم دواعي تغيير نظام التعليم العالي إلى نظام LMD يعود إلى: (تكوين إطارات حسب احتياجات سوق العمل

– استمرارية عمليات الإصلاحات التي تشهدها الجامعة – ضعف تحصيل الطلاب – اكتظاظ البرامج وطول مدة الدراسة)، وأكَّد (Brunelle, F., & Queneau, P, 2015, 705) صلاحية هذا الإصلاح في هذه العملية جزئيًّا واقترح مواصلة التجارب وتطويرها وتقييمها في فرنسا وخارجها، وأكَّدت دراسة (عمار، ٢٠١٥م، ٧٦) أن نظام LMD يشمل معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي، ونظريًّا يُعد عملية جيدة ومفيدة وتطبيقه بشكل صحيح ينعكس على نوعية ومستوى الجامعة بشكل إيجابي ليجعلها تتفوق وتتميز، كما أكدت دراسة (بو جلال، ٢٠١٦م، ١٨٢–١٩٤) أن نظام LMD يزيد من المهارات الحياتية للطلاب، ويعمل على مساعدة الطلاب في مواجهة الضغوط وحلِّ المشكلات واتخاذ القرار والاتصال؛ ونظرًا لوجود بعض الصعوبات في تحقيق أهداف نظام LMD بشكل كامل وظهور مشكلات تقلل من أدوار أعضاء هيئة التدريس، وقلة الإمكانات المتاحة؛ ونتيجة لاختلاف وجهات النظر حول نظام LMD ما بين مؤيد ومعارض، تأتي الدراسة الحالية للوقوق على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول، .

ولهذا تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسِ التالي:

- ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظامLMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول؟ ويتفرع من هذا السؤال بعض الأسئلة:
- ما الإطار الفكري والفلسفي لنظام LMD " ليسانس، ماستر، دكتوراه"؟
- ما أهم إيجابيات وسلبيات نظام LMD؟
- ما أهم الخبرات الدولية السابقة في نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه"؟
- ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة ومدى إمكانية تطبيقه؟

أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى:

- ❖ التأصيل الفكري لنظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه"، وأهدافه وخصائصه.
- ❖ إبراز أهم إيجابيات وسلبيات نظام LMD.
- ❖ التعرف على خبرات بعض الدول في تطبيق نظام LMD.
- ❖ التوصل إلى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة، ومدى إمكانية تطبيقه بها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- ❖ أهمية تطوير نظم الدراسة بالجامعات المصريَّة بما يتناسب مع المستحدثات العلميَّة والتكنولوجيَّة وبما يتوافق مع معايير جودة التعليم، ويعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الجامعات على المستوى الإقليمي والعالمي.
- ❖ ضرورة الوقوف على انعكاس نظم التعليم على جودة ومخرجات التعلم لإيجاد الحلول المناسبة للتطوير في حالة عجزها عن تحقيق أهدافها.
- ❖ التغيرات الجديدة التي طرأت على المهن في المجتمع المصري؛ ممَّا دعا الجامعات إلى تزويد سوق العمل باحتياجاته من كفاءات قادرة على تحقيق ذلك.
- ❖ تحسين وضع التعليم في مصر على غرار الدول التي طبقت هذا النظام؛ حيث تحتل الدول التي طبقت هذا النظام المراتب الأولى في التعليم كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وفرنسا وغيرها.
- ❖ التغيرات التي طرأت على المجتمعات وأحدثت تطورات وتقدمات في سوق العمل؛ ممَّا تطلب توافر تخصصات ومهارات لم تكن موجودة في الجامعات رغم أهميتها.
- ❖ لا تُوجد دراسة بمصر "في حدود علم الباحث" تناولت هذا النظام رغم أهمية هذا النظام وتطبيقه في ٢٩ دولة أوروبية كفرنسا وإيطاليا، وألمانيا وبريطانيا وغيرهم، ثمَّ على غرار هذه الدول تمَّ اعتماد هذا النظام في بعض الدول العربية امتدادًا بالدول الأوروبية كدول المغرب العربي، الجزائر ولبنان؛ ممَّا دعا إلى ضرورة النظر في أهمية هذا النظام وإمكانية تطبيقه بالجامعات المصريَّة.

منهج البحث وأداته

تقوم منهجية الدراسة على جملة من الخطوات وهي:

- **منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث، والذي يُعد المنهج المناسب من وجهة نظره وذلك من خلال جمع البيانات من الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بنظام LMD وببعض الأنظمة الحديثة، ووصف وتحليل وتفسير ذلك للتوصل إلى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة.**
- **أداة الدراسة: استخدم الباحث (الاستبانة) كأداة للدراسة، وتمَّ إعدادها من خلال الإطار النظري وبعض الدراسات السابقة.**
- **عينة الدراسة: تم توجيهها إلى عينة قوامها (٣٩٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة، روعي فيها التمثيل الإقليمي (القاهرة، والوجه البحري، والوجه القبلي)؛ للتعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول.**

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على التعرف على اتجاهات وآراء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة نحو تطبيق نظام LMD، وتمَّ توجيه الاستبانة إلى عينة قوامها (٣٩٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة، روعي فيها التمثيل الإقليمي (لقاهرة الكبرى، والوجه البحري، والوجه القبلي)، كما اقتصرت على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر عن القاهرة الكبرى، وجامعة طنطا وفرع تفهنا الأشراف بجامعة الأزهر عن الوجه البحري، وجامعة أسيوط عن الوجه القبلي، وقد تمَّ تطبيق الدراسة خلال الفترة من أول شهر مايو حتَّى نهاية شهر أغسطس للعام الجامعي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤م.

مصطلحات البحث:

نظام LMD هو نظام تعليمي مستوحى من السياسات التعليميَّة للدول الأنجلو ساكسونية ويحتوي على ثلاث شهادات (الليسانس – الماستر – الدكتوراه)، ويهدف تنظيم المسار الدراسي إلى ثلاث مراحل أساسية، وتعمل به مجموعة من الدول، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، بلجيكا، روسيا، ألمانيا، الصين، اليابان، تركيا، تونس، والمغرب وعدد معتبر من الدول الإفريقية.... (عمار، ٢٠١٥، ٤٠) & (نصراوي، ٢٠١٢م، ١٠).

وعرف بأنه: نظام تعليمي جديد خاضع لإصلاحات المنظومة التربويَّة تمَّ اختصاره في LMD ويقصد به ليسانس، ماستر، دكتوراه تمَّ اختياره كبديل للنظام الكلاسيكي بالنظام الجامعي، وهو وسيلة تعليميَّة جديدة مستورد من أوروبا (غضبان، ٢٠١٩، ٩).

التعريف الإجرائي لنظام LMD: هو هيكلة جديدة لنظام تعليمي بديل لبعض الأنظمة الموجودة بالمجتمعات الأوروبية والعربية، نشأ في فرنسا تنفيذًا لمشروع بولونيا والذي يقضي بإنشاء فضاء جامعي، يعمل بنظام الأرصدة والتحويلات والرسملة، ويهدف إلى ربط التعليم بسوق العمل، ويمنح الطالب حق الالتحاق بالمجال الأكاديمي أو المهني سواء بالليسانس أو الماستر، كما يمنح الأستاذ حق الوصاية، مع الأخذ بالحسبان لكلِّ الاعتبارات التي من شأنها أن تساعد على نجاح الإصلاح الجامعي الجديد. وتمَّ التوقيع على اتفاق بولوني (processus de pologne) من قِبل ٢٩ دولة في ١٩٩٩م.

الدراسات السابقة:

سوف تعرض الدراسات السابقة مقسمة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية ومرتبة ترتيبًا تاريخيًّا من الأحدث للأقدم كما يلي:

أولًا: الدراسات العربية:

دراسة (عبد الله، جابه الله حسين وآخرون، ٢٠٢٢م) بعنوان "دور نظام LMD ليسانس، ماستر، دكتوراه في جودة مخرجات التعليم العالي بتشاد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، وهدفت الدراسة قياس جودة مخرجات التعليم العالي لمعرفة مواطن القوة والضعف، والبحث عن أهم الحلول التي تساعد على ترقية نظام LMD من أجل جودة

مخرجات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع وتحليل البيانات. توصَّلت الدراسة إلى أن الجامعة لا تهتم بدورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حول نظام LMD، وأن معظمهم ليس لهم إلمام به.

دراسة (نوال، ٢٠١٩م) بعنوان "تقويم برنامج ماستر (أكاديمي/ مهني) في علم النفس بجامعة المسيلة من وجهة نظر الطلبة في ضوء نظام LMD، هدف البحث تقويم برنامج ماستر أكاديمي/ مهني في علم النفس بجامعة المسيلة من وجهة نظر الطلبة، وأثر كل من الجنس والتخصص والمستوى الدراسي في ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبانة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن مستوى تقويم برنامج ماستر أكاديمي/ مهني في علم النفس بجامعة المسيلة من وجهة نظر الطلبة كان متوسطًا، وأوصت بضرورة التركيز في التدريس على الجوانب العملية والتطبيقية حتَّى تتاح الفرصة أمام جميع الطلبة لفهم أفضل المعارف النظريَّة ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع.

دراسة (بو جلال، ٢٠١٦م) بعنوان "دراسة مقارنة بين طلبة النظام الكلاسيكي ونظام ل م د في بعض المهارات الحياتية"، وهدفت الدراسة المقارنة بين طلبة النظام الكلاسيكي وطلبة نظام LMD في المهارات الحياتية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومقياسًا للمهارات الحياتية. وتوصَّلت الدراسة إلى وجود فروقٍ بين طلبة النظامين في المجموع الكلي للمهارات الحياتية، وفي بعض المهارات الاجتماعيَّة لصالح طلبة نظام LMD.

دراسة (أحمد، ٢٠١٥م) بعنوان "نظام ل م د ومتطلبات سوق التشغيل بالجزائر"، والتي هدفت الكشف عن مدى انسجام الجامعة في ظل نظام ل م د مع سوق العمل، واستخدمت الدراسة الأسلوب النقدي التحليلي في تفسير الظاهرة موضوع البحث، وتوصَّلت الدراسة أنه ما زال يُوجد بعض العقبات أمام الجامعة تعمل على عدم تحقيق أهداف النظام بشكل كامل، وأكَّدت الدراسة أهمية دراسة الواقع بشكل سليم ومنطقي وإمكاناته حتَّى تستطيع الجامعة أن تحقق الهدف المرجو منها تحقيقه.

دراسة (بلواهري، ٢٠١٣م) بعنوان "مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الأساتذة"، هدفت الدراسة تحديد مختلف أهداف النظام الجديد مع مقارنة هذه الأهداف بالمجال الاقتصادي والاجتماعي وتحضير الطلاب إلى سوق العمل، والقيام بتقييم التطبيق لنظام LMD على أرض الواقع في ضوء الأهداف، واستخدمت الدراسة

المنهج الوصفي وأداة الاستبانة لجمع البيانات. وتوصَّلت إلى أن التكوين الجامعي في نظام LMD يتماشى مع متطلبات سوق العمل، وأن الإمكانات المادية ليست العامل الأساسي لتحقيق أهداف النظام، بل النظام نفسه والتكوين الجامعي هو الذي يتماشى مع سوق العمل والتمهين.

دراسة (لعبان، ٢٠١٢م) بعنوان "تحسين جودة التعليم في الجزائر من خلال تطبيق نظام LMD" وهدفت الدراسة إبراز أهمية تطبيق نظام LMD في تحسين نوعية وجودة التكوين العالي من خلال التطرق لمختلف المراحل التي عرفتها الجزائر في مجال إصلاح التعليم العالي، والتطرق إلى أهم الإنجازات في هذا المساق. وتوصَّلت الدراسة إلى أن تفعيل النظام في التعليم العالي يُعتبر كتقديم استشارة هادفة لحل المشكلات الناتجة عن المؤسسات المختلفة؛ بهدف ضمان الجودة لتأمين الموارد البشريَّة سواء من الناحية العلميَّة أو العمليَّة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة Teclessou, J. N., Kpelao, E., & Saka, B. (2020). "Evaluation of the "license, master, doctorate" reform in medical school of University of Lomé (Togo): strengths and weaknesses"، والتي هدفت وضع تقييم إصلاح الترخيص (الماستر والدكتوراه) LMD الذي نظم الدراسات العليا في ثلاث دورات، منذ إعلان بولونيا في عام ١٩٩٩م، حتَّى تتوافق مع المعايير الدولية، وإبراز نقاط الضعف والقوة في هذا الإصلاح منذ إدخاله في كلية الطب في لومي، واستخدمت الدراسة طريقة استطلاع رأي تمَّ تطبيقها خلال أربعة شهور في جامعة لومي بين معلمي الطب. وكان من أهم نتائج الدراسة أن إدخال إصلاح LMD سيجعل كلية الطب في لومي تتناسب مع المعايير الدولية، إلى جانب أحد نقاط الضعف داخل النظام هي عدم وجود دبلوم متوسط داخل النظام.

دراسة (Zitouni, M& Djaileb, F, 2014) International Mobility and Recognition of Diplomas: The Case of the LMD System in Algeria، والتي هدفت التركيز على مشكلة التنقل الدولي للطلاب التي تفضل برنامج LMD، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي في تفسير السياسات المنظمة. وتوصَّلت إلى بعض النتائج، منها: تسهيل حركة الطلاب من بلد إلى أخرى، ومن جامعة إلى أخرى، وأن التنقل هو أحد المبادئ

الرئيسية المهمة لاتفاقية بولونيا؛ وبالتالي يساعد على الانفتاح على البلدان والجامعات الأخرى.

دراسة Huisman, J., Adelman, C., Hsieh, C. C., Shams, F., & Wilkins, S. (2012). The Bologna process and its impact in the European Higher Education Area and beyond، والتي تضمنت وصف تطورات عملية بولونيا التي بدأت ١٩٩٩م، كمحاولة إنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبية، كأحد أكبر مشاريع الإصلاح في التعليم على الإطلاق، واستخدمت الطريقة النقدية للإنجازات. وتوصَّلت إلى أن عملية بولونيا قد أحدثت تغييرًا في البلدان التي وقعت على الإعلان منذ ١٩٩٩م، ومن الواضح أن الإعلان أكثر وفرة في بعض البلدان من غيرها، كما أن أثر هذا الإصلاح ليس فقط في أوروبا، ولكن أيضًا خارجها.

دراسة Sarnou, H. A., Koç, S., Houcine, S., & Bouhadiba, F. (2012). LMD new system in the Algerian university، والتي هدفت الكشف عن مدى تأثير نظام LMD على الفهم والتعلم، وهل سيساهم في تحسين طرق التدريس، وتطوير المناهج؟ واستخدمت الدراسة الطريقة المسحية ودليل المقابلة لجمع الردود، وأكَّدت النتائج أنه على الرغم من حداثة LMD كإصلاح جديد وعدم توفير المزيد من التدريب التربوي للمعلمين والطلاب في الجامعة قبل تطبيقه، إلا أن المعلمين متفائلون بشأن التبني الكامل لنظام LMD ويمكنه من مواجهة جميع أنواع المشكلات في التغلب على الصعوبات، كما يمكن للنظام أن يمهد الطريق لعبور الكرة الأرضية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة يتضح أن أغلب الدراسات السابقة اتفقت على أهمية نظام LMD كنظام بديل للأنظمة الكلاسيكية القديمة، وعلى أهدافه والتي من أهمها ربط التعليم الجامعي بسوق العمل، وتحقيق التعاون الدولي والتبادل المستمر، كما أشارت بعض الدراسات إلى مواطن الضعف والقوة داخل نظام LMD، كما ذكرت بعض الدراسات أن إدخال نظام LMD يجعل الجامعات تتوافق مع المعايير الدولية، وأن هذا الإصلاح لم يخص أوروبا فقط، بل عددًا كبيرًا من الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا، وألمانيا والمملكة المتحدة، والدول العربية كتونس والمغرب، ولبنان والجزائر والسعودية وغيرهم من الدول، واختلفت

الدراسات مع الدراسة الحالية في هدفها؛ حيث تهدف الدراسة الحالية الكشف عن اتجاهات وآراء أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة، كما اختلفت في مكان تطبيقها فلم تُوجد دراسة بمصر "في حدود علم الباحث" قامت بدراسة نظام LMD بشكل عام أو الكشف عن الآراء نحو تطبيقه، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري للدراسة، وفي اختيار منهج الدراسة وفي نتائجها وتوصياتها.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: الجامعة والتطلع نحو الإصلاح.

أصبح التحول نحو المنافسة وقوى السوق خطرًا يتمثل في أنه قد تتفاقم نزعة جديدة بدأت ملامحها بالظهور فعلًا، إلا إذا اتُخِذت خطوات لمعالجتها بسياسات جديدة وفعَّالة، وتتمثل هذه النزعة في الفجوة الظاهرة بين الأغراض العامة التي تهدفها الجامعات وبين واقع الطريقة التي يعمل بها التعليم العالي، وبما أن الفجوة بين شعارات التعليم العالي في شأن أغراضه العامة وواقعه الحالي آخذة في الاتساع فإنَّ هذه المكانة عرضة للأخطار، وأن الأسواق قد أدخلت تحسينات جوهرية في قطاعات عديدة من المجتمع في مختلف أنحاء العالم؛ ممَّا يؤكد حدوث الفجوة بين التعليم العالي واحتياجات أو متطلبات سوق العمل (نيومان وآخران، ٢٠٠٠٩م، ٢٧–٢٨)؛ ممَّا يؤكد ذلك أهمية البحث عن كل ما يساعد على تحسين التعليم العالي.

أولًا: دواعي الاهتمام بالأنظمة الأوروبية وخاصة LMD

شرعت معظم الدول الأوروبية والبلدان المغاربية في تطبيق نظام LMD منذ سنوات عديدة في مجال إصلاح نظم التعليم العالي والتكيف مع النظام الأوروبي كنتيجة لمتطلبات عديدة وأسباب متعددة، وقد أشار (أبو عمة، ٢٠١٠، ٣٩) إلى أهم الدواعي لتنبي نظام LMD ما يلي:

- عدم انسجام التخصصات القديمة السابقة مع التطورات والمستجدات الاقتصاديَّة؛ نظرًا لقدمها ممَّا دعا إلى ضرورة وضع تخصصات جديدة تتوافق مع الجانب العلمي والمهني التطبيقي.
- الإقبال الكبير على التعليم العالي وزيادة عدد الطلاب، مع ضعف وتناقص عن متطلبات سوق العمل والهيئات التخصصية.

- **ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب؛ ممَّا يزيد من الهدر التعليمي، إلى جانب ارتفاع تكلفة التعليم الحالي.**
- **الضعف الواضح في وتيرة التجديد والإصلاح في البرامج الأكاديمية في التعليم العالي، وفي إدارته.**
- **وجود ضعف واضح في ربط الجامعة بمجتمعها ومنها متطلبات سوق العمل وبرامج التنمية، واقتصار المشاركة على المعنين بالتخطيط والإدارة.**
- **المركزية في الإدارة الجامعية.**
- **السعي نحو التشابه والمقارنة بأنظمة التعليم العالي بالدول المجاورة وخاصة أوروبا وركب مظاهر التقدم والتوجهات العالمية الكبيرة.**
- **وجود العديد من السلبيات لنظام الانتقال التقليدي الذي تجبر الطالب على تخصص لا يمكنه الخروج منه إلا بشهادة نجاح، أو بمغادرة الكلية في حالة عدم التأقلم مع التخصص.**
- **نظام التقييم الخاص بالنظم الكلاسيكية لا تساعد على تطبيق البرامج التعليميَّة الحديثة بشكل جيد وكفاءة.**
- **إنَّ النظام التعليمي المصري ما زال لا يخدم الاحتياجات الراهنة، وأن عدم إصلاح النظام التعليمي على نطاق واسع سوف يحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمصر، وقد شرعت الجامعات المصريَّة إلى إصلاحات كبرى في أنظمتها؛ ممَّا يؤكد احتياج التعليم العالي إلى إعادة بناء وأن إنتاجه ما زال موجهًا إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، ولهذا يحتاج التعليم العالي بمصر إلى:**

- **تحسين قدرة مصر التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على العلم والعرفة؛ حيث تسارع العديد من البلدان استثماراتها في تنمية رأس المال البشري وإنتاج المعرفة.**
- **توفير الخدمات العلميَّة والتعليميَّة على نحو يناسب عدد الطلاب المتزايد والمتنوع.**
- **الحد من التفاوت الناشئ عن الاختلافات في فرص التعليم، والاختلالات الوظيفية من قلة مجالات متاحة ورداءة نوعية المدخلات والعمليات، واختلال التوازن في مخرجات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل.**

- زيادة قدرة وكفاءة ومرونة مؤسسات التعليم العالي في ظل نظام تعليمي أكثر تنوعًا. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٠م، ١٠)

ثانيًا: القوانين والتشريعات المنظمة لنظام LMD "عملية بولونيا وإصلاح التعليم العالي"

ظهرت عملية بولونيا لتطوير منطقة التعليم العالي الأوروبية؛ وأدت إلى إصلاحات جوهرية نتيجة التعاون مع بقية دول العالم في سياق عالمي منظم، وإصلاحات هيكلية جديدة تساعد على وضع سياسات حديثة طبقًا لأنظمتها (Bergan. 2019. 240)، وجد الاتحاد الأوربي أن المنافسة البريطانية والأمريكية تتطلب استراتيجيَّة تفرض جلب الطلبة والأساتذة والموظفين الذين يذهب أغلبهم إلى الدول الأنجلوسكسونية وعلى رأسهم بريطانيا وأمريكا؛ ممَّا دعا ذلك وغيره من الأسباب إلى تشكيل منظمة التعليم العالي الأوروبية في بولونيا (بوزورين، ٢٠١٤م، ٢٢٥).

وقد تمَّ إدخال إصلاح التعليم العالي باسم LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه"؛ حيث اتخذت اليونسكو مبادرة تميل إلى تنسيق أنظمة التعليم العالي في مناطق مختلفة في العالم، عقدت هذه المبادرة من قبل أربعة بلدان: فرنسا وإيطاليا، وألمانيا والمملكة المتحدة، واجتمعوا عام ١٩٩٩م في بولونيا، وتمَّ التوقيع على اتفاق بولوني (processus de pologne) من قبل ٢٩ دولة في ١٩٩٩م، ويُعد كلود ألاغر (Claude Allagre) الوصي على هذا المشروع، وقد دخل نظام LMD حيز التنفيذ في أوروبا، ضمن إطار برنامج (Tumpas)، وقامت بعض البلدان العربية في اعتماده وتنفيذه مثل تونس والمغرب، وفي عام ٢٠٠٣، تقدمت بعض مؤسسات التعليم العالي بجملة من الاقتراحات لفتح التكوين في نظام LMD ودراسة الملفات؛ ممَّا سمح لعشر مؤسسات بالبدء في تطبيقه، وفي عام ٢٠١٢م ارتفع عدد البلدان إلى ٤٧ كما هو مذكور في إعلان بولونيا (El Houda, Z. 2020, 6).

وقد حددت أربعة أهداف لهذا المشروع: (بو جلال، ٢٠١٦م، ٣١-٣٢)

- الحركية: والتي تتمثل في تسهيل إمكانية الحركية البشريَّة في الفضاء الأوروبي، والعمل على إدماج المتكونين في سوق العمل.
- السيولة: وتعني تشجيع الشراكة بين الجامعات، والعمل على إدخال السيولة في فروع التعليم العالي.

- **الليونة: والتي تتمثل في تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة، معترفًا بفتراتها وإدخال ليونة أكثر في التسيير.**
- **المقروئية: والتي تعني رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوروبية وإيصالها لمستوى عالمي.**

كما طبق في أوروبا الشرقية والصين واليابان وتركيا، ثمَّ تونس والمغرب وعدد من الدول الإفريقية (قادري، ٢٠١٩م، ١٨٨)، واحتوى بيان هذا الاتفاق على ستة مبادئ، منها: نظام الرتب الأكاديمية، ونظام مجزئ للطورين، ونظام تجميع وتحويل الأرصدة، والحركية البشريَّة، والتقويم الدائم والبُعد الأوروبي للتعليم العالي.

وأطلق على هذه العملية أيضًا اسم LMD والذي قسم إلى فصول دراسية كل منها يتحقق من ثلاثين ساعة معتمدة جامعية يتمّ الحصول على الرخصة في ثلاث سنوات، والماستر في سنتين، والدكتوراه في ثلاث سنوات، وتمَّ تبني هذه العملية من قبل الجامعة ومعظم المدارس في فرنسا، ومن ضمن أهدافها هو ضمان تنقل المهنين من خلال جعل شهاداتهم الناتجة عن التدريب الجامعي قابلة للمقارنة، (Brunelle, F., & Queneau, P, 2015, 705) كما هدفت هذه العملية إيجاد منطقة أوروبية للتعليم العالي تؤدي إلى وضع معايير الدرجات الأكاديمية والجودة أكثر مقارنة وقابلية التطابق لأنظمة الاتحاد الأوروبي (أبو عمة، ٢٠١٠، ٢٣).

وكانت من أهم انعكاسات عملية بولونيا في ثلاث مجالات رئيسية، تتمثل في: الالتحاق بالتعليم العالي، ونجاح الدراسة وتنقل الطلاب، ونتائج سوق العمل، وقد عملت هذه النتائج على تقليل التفاوتات الاجتماعيَّة في التعليم العالي (Kroher, M. 2021).

المحور الثاني: فلسفة نظام LMD.

أولًا: فلسفة نظام LMD وأهدافه:

نظام LMD هو الاسم المعطى في فرنسا لمواءمة الدرجات الأكاديمية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وترخص ما يعادل درجة البكالوريوس وماجستير ودكتوراه (Chelli. 4 .2009)، ويسمح للطلاب بالحصول على تدريب إضافي لتسهيل وتوفير دخولهم إلى سوق العمل، وإمكانية شغل وظائف جديدة، وتوفير فرص التنقل الوطني والدولي (Zitouni, M& Djaileb, F, 2014, 1927)، وهو هيكل تعليمي مستوحى من الدول الأنجلو

سكسونية "إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وكندل"، ومطبق حاليًا أيضًا في روسيا وألمانيا (زرقين، وزروقي، ٢٠٢٢م، ٩)، وهو اختصار لـ ليسانس، ماستر، دكتوراه؛ حيث يمثل النظام مجموعة من التغييرات والابتكارات التي أدخلت في التعليم العالي مقسمة ومنظمة إلى ثلاثة مستويات من نظام التدريب؛ حيث أصدر الوزراء المسؤولون عن التعليم العالي في فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا مجتمعين في جامعة السوربون في فرنسا، إعلانًا مشتركًا لتنسيق بنية نظام التعليم العالي الأوروبي، جعل نظام LMD عنصرًا مهمًّا في عملية تجديد المحتوى وممارسات التدريس في الجامعات.

وتُعد التحديات التي تواجه الجامعات من ناحية والتطورات الهائلة والمستمرة التي تسارع العالم من جهة أخرى والتي تكون سببًا وراء وجود منافسة شرسة نحو إيجاد المعرفة وابتكارها، والتي تُعد السبب وراء سعي الدول الأوروبية لتحسين نظم التعليم، ويُعد نظام LMD أحد أساليب تطوير المعارف وتحسين التعليم بما يمتلكه من أهداف عديدة تمكن الطلاب من الحصول على رغباتهم واختياراتهم في المسالك المختلفة، وفتح مجالات أمام الطلاب لاكتساب معارف وعلوم مختلفة تسمح للطلاب القيام بدورات تعليميَّة وتكوينيَّة، والتقييم والتحسين لمناهج التدريس من قبل المتخصصين (داوود، ٢٠١٤م، صـ٩)، وطبقًا للإعلان التي تمَّ في بولونيا ١٩٩٩م تمَّ تحديد بعض الأهداف والتي يُعد الهدف الرئيسي منها هو سد الفجوة بين المعرفة المكتسبة في المجال الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وتحسين جودة التعليم الجامعي وتطوير التدريب الأكاديمي مهنيًّا، وتعزيز تنقل الموظفين والطلاب (Hanifi, A., 2018, 9)، والتوجه نحو تطبيق نظام LMD هو حتمية ضرورية كما أشار (بو جلال، ٢٠١٦م، ٣٧–٣٨) إلى أهم أهداف هذا النظام:

- تخطي نقاط الضعف والنقص في النظام الكلاسيكي، وسعيًا وراء معالجة المشكلات التي كان يُعاني منها، وتطبيق أحدث ما توصَّلت إليه الأبحاث والدراسات، وتكييف ملاءمة نظام التعليم العالي مع المعايير العالمية.
- تدعيم الشراكة على مستوى التعاون الدولي خاصة في مجال التكوين للمكونين، وتشجيع التبادلات العلميَّة والتكنولوجيَّة والثقافيَّة.

- إعادة التوزيع والتنظيم الشبكي لمؤسسات التعليم العالي، وترقية أقطاب الامتياز لتناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين، وإمكانات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ووضع هياكل تتكفل باستقبال الطلاب وتوجيههم.
- ترقية كفاءة جاذبية الجامعة وذلك بتوفير أفضل الشروط الكفيلة بجاذبية واستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج ومن خارج القطاع وتشجيعها وتدعيم مشاركتها بأخذ تدابير تحفيزية، وإطفاء مرونة على المعلومات الإجرائية، بهدف المساهمة في تصميم عروض التكوين، وتنشيط الأعمال الموجهة والمشاركة في الندوات ومراجعة أنظمة الالتحاق والانتقال والتدرج والتوجيه البيداغوجي، وتأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان جودة التعليم والتعلم.
- ترسيخ قواعد تحقق الاستقلالية الذاتية والمسؤولية البيداغوجية للمؤسسات الجامعية وفقًا لمبادئ ومعايير، والسعي نحو ديمقراطية المعرفة التي بات يحوزها هذا النظام الجديد من خلال حرية إحداث أقسام وتخصصات تناسب السوق والمجتمع.
- إقامة ارتباط قوي ووثيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي، محققًا التفاعل الإيجابي وتأثير متبادل بينهما، بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال ما، والمواءمة بين متطلبات التعليم الجامعي والمتطلبات الواجبة للطلب الاجتماعي المشروع بما يضمن تكوين نوعي لمسايرة العصر، لتحقيق إدماج مهني أفضل.
- تنمية القدرات بأشكالها المعرفيَّة والسلوكيَّة للطلاب وتمكينهم من الاستجابة إلى مختلف التطورات من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، والعمل على مجابهة الصعوبات التي تحول دون فاعلية الخريج وتقدم المجتمع.
- يسمح للطالب بإعادة بعض المواد غير المكتسبة لوحدات التعليم المكتسبة بالتعويض عنها، خاصة وإن كانت هذه المواد تسمح بالانتقال للحصول على شهادة أخرى، واكتساب مناهج تنمي الحس النقدي لدى الطالب.

وقد أضافت دراسة (El Houda, Z. N. ,2020, 6, 8) إلى مجموعة من الأهداف لنظام LMD ومن أهمها:

- اعتماد نظام درجات سهل المتابعة وواضح، وقابل للمقارنة.
- تطبيق نظام يرتكز على ثلاث مراحل.

- إنشاء نظام ائتمانات يسهل نظام تحويل الرصيد الأوروبي.
- دعم تنقل الطلاب والمعلمين والباحثين والموظفين والاستفادة من الفرص المتاحة ضمن مسارات وتخصصات التكوين.
- ضمان استقلالية الجامعة بما يضمن الانسجام المستمر مع التغيرات.
- النهوض بالتعليم العالي الأوروبي على المستوى العالمي.
- تعزيز التعاون الأوربي في مجال جودة التعليم.
- توطيد العلاقة بين الجامعة والمركز البحثية وبين المحيط الاجتماعي والثقافي.

وأشار (Hanifi, A. ,2018, 9) إلى أن نظام LMD يهدف:

- سدّ الفجوة بين المعرفة المكتسبة في المجال الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
- تحسين جودة التعليم العالي، مع مراعاة احتياجات المجتمع.
- تطوير التدريب الأكاديمي مهنيًّا.
- تعزيز تنقل الموظفين والطلاب.
- مرونة نظام التقييم.

كما طبق نظام LMD بالجزائر لمعالجة مشكلات سوق العمل والتوظيف وسد الفجوة بين المعرفة الكتابية ومتطلبات سوق العمل، وتطوير إطار عام مشترك للدورات التدريبيَّة والتعليميَّة، وتعزيز التنقل، وتسهيله على المستويين الوطني والمحلي، والتعاون في التقويم المشترك والفردي داخل البرامج، وجعل النظام أعلى كفاءة، وتوفير التدريب المناسب لمختلف القطاعات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وانفتاح الجامعة الجزائرية على العالم (Zitouni, M& Djaileb, F, 2014, 1926)؛ ممَّا يؤكد أهمية النظر في توسيع نطاق العمل بنظام LMD والذي يظهر من خلال أهدافه أن السبب الرئيسي هو التجديد لتعليمنا وإدخال سلوكيات جديدة، ومنح فرص أكثر، والانفتاح نحو العالمية والتطور والتكيف مع الوسط، وتحقيق التكوين الكيفي للجميع مهما كان العمر، واندماج مهني قوي، وإسهام ثقافي متميز، وتعاون بين القطاعات الاقتصاديَّة.

وتُعد من أهم توجهات نظام LMD على المستوى الدولي كما ذكر (نصراوي، ٢٠١٢م، ٢٧– ٣٠) إلى جملة من أهمها:

١. التوجه نحو المعايير الاقتصاديَّة للاقتصاد الحر في نظم التعليم العالي هدفه خلق توافق بين قدرات خريجي الجامعة ومتطلبات سوق العمل، والسعي نحو خلق تكامل بين الكمّ والكيف وفقًا لمعايير اقتصاديَّة منها التعاون والشراكة مع المنظمات والهيئات الدولية، والجودة في التعليم العالي وتمويل التعليم العالي.
٢. التوجه نحو تنويع ملامح التكوين، والذي يعتمد على معايير منها التعليم والتكوين مدى الحياة.
٣. التوجه نحو إعادة النظر في بنى التعليم العالي كأحد أبرز الاتجاهات الحديثة في تجديد التعليم العالي والتي تبناها نظام LMD.
٤. التوجه نحو تطوير البحث العلمي في التعليم العالي.

كما ذكرت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٠م، ١٤) إلى أهم التوجهات لإصلاح التعليم العالي، منها:

١. تحسين التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
٢. تعزيز القدرة الوطنية على التوجيه.
٣. زيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية.
٤. رفع جودة المدخلات وإدماج ضمان الجودة كمسؤولية مؤسسية.
٥. تدعيم قدرة البحث الجامعي وروابطه مع الابتكار.

ثانيًا: خصائص نظام LMD

ظهر نظام LMD لجمع كل الدول الأوروبية في نظام تعليمي موحد، وتحقيق المنافسة الاقتصاديَّة ومجابهة الهيمنة التكنولوجية مع الأقطاب العالمية، والتركيز على التربية والتكوين مدى الحياة؛ بهدف مشاركة كل الأعمار في تطوير السوق، ويمتلك نظام LMD بعض الخصائص ومن أهمها: (بلواهري، ٢٠١٣م، ٣٥-٣٨)

- الخصائص السياسيَّة: ومنها إزالة الحدود السياسيَّة بين الدول الأوروبية؛ حيث لجأت إلى توحيد الأنظمة التعليميَّة ومناهجها؛ ممَّا أدى إلى ظهور نظام LMD، وتطبيق معاني الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم، وإدخال مفاهيم حديثة في برامج التكوين ومناهجه التعليميَّة كالسلم العالمي وغيرها.

– الخصائص الاقتصاديَّة: حيث يعتمد النظام العالمي الحديث على اقتصاد السوق الحر، وأصبح الصراع على المعرفة كونها هي من تصنع القوة وتوفر المال وتفتح الأسواق، بما يعمل على أن تصبح الجامعة مصنعًا للإنتاج وتصدير المعرفة.

– الخصائص الاجتماعيَّة: ومنها توفير ما يتطلبه المجتمع من أفراد وقيم اجتماعيَّة عالمية حديثة تجعل من المجتمع من يتقبل العيش المشترك بينهم، فمن واجب الجامعة مع الأنظمة الحديثة هو تكوين وتخريج طلاب ذوي كفاءات وجودة عالمية يمكن لها العمل في كلِّ الظروف، والقدرة على التعامل مع مختلف الثقافات والأجناس.

ممَّا سبق يتضح أن الإصلاح الجديد في نظام LMD شامل من جميع الجوانب؛ حيث أخذ بعين الاعتبار أبعادًا سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة، كما اشتمل على جُملة من الأبعاد والتي منها الاعتماد على نظام الوحدات التعليميَّة، ومبدأ الأرصدة، والتسيير البيداغوجي والإداري داخل النظام (بلواهري، ٢٠١٣م، ٤٢).

ثالثًا: مراحل نظام LMD، ومسالك التكوين:

١– مراحل نظام LMD

يقوم نظام LMD في هيكله على ثلاث مراحل يمكن توضحها فيما يلي: (بوبيدي& عدائكة، ٢٠١٦، ٧٧)، (بو جلال، ٢٠١٦، ٤٦).

المرحلة الأولى: مرحلة الليسانس (بكالوريا +٣): وتظل هذه المرحلة ثلاثة أطوار ينتهي الطالب فيها بنيل شهادة في فرع ما أو تخصص معين؛ ممَّا يسمح له الانتقال إلى المرحلة الثانية، ويتمّ تكوين الطالب في الطور الأول، والذي يمتد لسداسيين على الأكثر (السنة الأولى) في بعض الميادين المعرفيَّة العامة "مثل ميدان علم العلوم الاجتماعيَّة، وفي الطور الثاني والذي يمتد أيضًا لسداسيين (السنة الثانية) ينتقل الطالب نحو شعبة ضمن التكوين في سنته الأولى، كأن يختار علوم التربية أم علم الاجتماع بناءً على رغبته، وبمجرد نجاحه في الطور الثاني ينتقل نحو تخصص ضمن الشعبة التي قام باختيارها ضمن التكوين الأول كأن يختار علم اجتماع التربية أو علم اجتماع الاتصال، أو تخصص الإرشاد والتوجيه، وبمجرد اجتيازه للطور الثالث (السنة الثالثة) يُعتبر الطالب حاصلًا على الليسانس وله حق الالتحاق بالماستر.

ونميز بين نوعين من الليسانس؛ الأول لليسانس الأكاديمي، والثاني الليسانس المهني، فالليسانس الأكاديمي: يتوج فيه الطالب بشهادة تسمح لصاحبها مواصلة دراسة أكثر اختصاصًا، ويؤهل الطالب إلى نشاط البحث العلمي في القطاعات المختلفة، أما الليسانس المهني يسمح للطالب بالاندماج في عالم الشغل، وتحديد برامج التخصص بالتشاور مع قطاعات العمل، ويتميز بأنه يمكن الطالب من الحصول على تدريب أوسع في مجال معين، ويؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الكفاءة والأداء والتنافسية، فالاختلاف بينهما يبدو في الشكل النهائي.

المرحلة الثانية: مرحلة الماستر (بكالوريا +٥)، وتظل هذه المرحلة سنتين ينتهي فيها الطالب بنيل شهادة الماستر، يتمّ تكوينه في السنتين من خلال التعمق في تكوينه القاعدي والأساسي الذي تمدرس فيه في المرحلة السابقة، وتنظم مسالك التكوين لنيل شهادة الماستر في أربع سداسيات، تشتمل على مرحلتين؛ أحدهما تخصص للتعليم المشترك لعدة تخصصات لنفس ميدان التكوين لتعميق المعارف والتوجيه التدريجي، والأخرى تشتمل تخصص التكوين وتدريب الطلاب على البحث.

وتشتمل أيضًا على نوعين؛ ماستر أكاديمي يتميز الطالب المعني للبحث العلمي، كما يؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي؛ ممَّا يسمح للطالب مواصلة الدراسة في دراسات أعمق تخصصًا؛ لنيل شهادة الدكتوراه، وماستر مهني يُميز الطالب بالحصول على تدريب أوسع في مجال مخصص؛ يؤهله إلى مستوى أعلى في الأداء والتنافسية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الدكتوراه (بكالوريا+٨) وتظل هذه المرحلة ثلاث سنوات يتوج الطالب في نهايتهم بشهادة الدكتوراه، يستمر الطالب فيها تكوينه بشكل أكبر عمقًا في التخصص وتنمية القدرات ومهارات البحث والتعلم الذاتي.

وتضمن فرقة التكوين المسئولة عن الماستر في نفس التخصص تنظيم الدكتوراه، ويمكن تنظيم تكوين أعمق في التخصص خلال السنة الأولى، في شكل ندوات ومحاضرات وورش عمل دكتوراه، وكيفية التسجيل وكيفيات هذا التكوين، وكيفية إعداد ومناقشة أطروحات الدكتوراه، والجدول التالي يُوضح مراحل تكوين النظام.

جدول (١)
يُوضح تكوين نظام LMD

المرحلة السابقة	الدرجة	الساعات المعتمدة	كل فصل دراسي	الأطوار الدراسية	السداسي	الشهادة	العمل
البكالوريا	الليسانس	١٨٠ ساعة	٣٠ ساعة	٣ أطوار	٦ سداسيات	ليسانس أكاديمي	مرحلة تكمليه
						ليسانس مهني	سوق العمل
ليسانس أكاديمي	ماستر	١٢٠ ساعة	٣٠ ساعة	سنتين	٤ سداسيات	ماستر مهني	توجيه مهني
						ماستر بحث	توجيه بحثي
ماستر	دكتوراه	١٢٠- ١٨٠ ساعة	٣٠ ساعة	٣سنوات	٦ سداسيات	دكتوراه	سوق العمل

من إعداد الباحث

٢ – المسارات (مسالك التكوين):

وتعرف بأنها: جملة من المواد أو المقاييس المختارة لتنسيقها وتقاربها ووضعها في وحدة تعليميَّة، ويُوجد نوعان من المسالك ويشترط في المسلكين الأكاديمي والمهني أن يستندا إلى قاعدة مشتركة بينهما السنة الأولى، ويختلف كلاهما ابتداء من السداسي الثالث (بو جلال، ٢٠١٦م، ٤١)، ويهدف نظام LMD الوصول إلى أحد المسلكين في نهاية مرحلة الليسانس، وهما: المسلك الأكاديمي، والمسلك المهني، يتضمن قاعدة مشتركة بينهم في السنة الأولى من تكوينه في السداسيين الأولين، بينما يظهر الاختلاف بداية من السداسي الثالث، يختلف شكل كل مسلك عن الآخر في أن الليسانس المهني يوجه الطالب نحو الحياة المهنيَّة، بينما الليسانس الأكاديمي يتيح الفرصة نحو الانتقال للمراحل القادمة الماستر والدكتوراه (قادري، ٢٠١٩، ١٨٥).

وتتنوع المسارات من مسار أحادي التخصص، مثل: الرياضيات والكيمياء، والأدب والاقتصاد وغيرهم، ومسار ثنائي التخصص، مثل: الرياضيات وإعلام آلي وتجارة، ومسار متعدد التخصصات مثل: الالكترونيك والالكتروتقني، ويُعد التخصص وهو التجزئة الثالثة للتكوين؛ إذ يمثل فرعًا من مسار ويظهر في ليسانس ٢ أو ماستر ٢ وذلك

للبحث أكثر والتدقيق في حيثيات المثار والمعارف المكتسبة من قبل الطلاب خاصة ضمن تكوينات ذات البُعد المهني.

٣– الوحدات التعليميَّة بنظام LMD

يُعد تقدم الدول الأوروبية نتيجة تبني نظام LMD في حساب الوحدات المكتسبة متميزًا، فقد أخذت به أغلب الدول في التعليم الجامعي الأكاديمي، معتمدًا على نواتج التعلم والعبء الدراسي للطالب (أو عمه، ٢٠١٠م، ٣٥)، وتُعد الوحدة التعليميَّة أحد المكونات الأساسيَّة لنظام LMD وهي جملة من المقاييس أو المواد والأنشطة المنسجمة في تخصص ما، صممت وفق منطق ما متدرج؛ بهدف اكتساب كفاءات ومهارات محددة، وتشمل جملة الدروس التي تقدم معارف أساسية مرتبطة بالتخصص، ولا يمكن للطالب الاستغناء عنها، ويقوم نظام التكوين فيه بتنظيم الدروس في هيئة أربع وحدات، وتقدم في شكل سداسيات وهي على النحو التالي (بوبيدي& عدائكة، ٢٠١٦، ٧٧):

١– وحدات تعليم أساسية: (مقاييس ضرورية) تشتمل المواد التعليميَّة الضرورية والأساسيَّة لتمكنه من متابعة الدراسة في الشعبة الدراسة التي يختارها.

٢– وحدات التعليم المنهجية: (مقاييس مكملة) وتشتمل على المواد التعليميَّة التي تركز على مناهج البحث من منهجية وإجراءات للبحث العلمي ومكملة للمواد الأساسيَّة.

٣– وحدات تعليم استكشافية: (مقاييس مساعدة) تشتمل بعض المواد التي تعمق من معارف الطالب وتفهمه كالرياضيات والقانون.

٤– وحدات تعليم أفقية: (مقاييس ذات طابع خاص) تشتمل على مواد ذات طابع خاص كمادة اللغة الأجنبية، والإعلام الآلي.

ويتكون مسار الليسانس من مجموعة متسلسلة ومترابطة من هذا الوحدات مبنية على التوجيه والتدرج والتخصص. أما النظام الزمني المعتمد فهو نظام السداسيات؛ حيث إنَّ كل سداسي يعادل ١٤ أسبوعًا؛ ولهذا يعتمد النظام على بعض العناصر التالية: (عمار، ٢٠١٥م، ٤٣)

– الرسملة Capitalisation: وتعني الوحدات الدراسية المكتسبة التي تحصل فيها طالب ما على المعدل لا يعيدها حتَّى إذا تحول إلى جامعة أخرى.

– الحركية Cinetigue: وهو نظام حركي يمكن للطالب التسجيل في أي جامعة أخرى تعتمد على نظام LMD.

– الوضـوحيـة(lisibilité): الوضوحية تمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات ل م د في إطار التشغيل.

– الموضوعية Objectivite: وتعني فلسفة التكوين ضمن نظام lmd حيث تضع في الحسبان الملائمة لواقع ومتطلبات سوق العمل.

– السيولة: إدخال سيولة في فروع التعليم العالي تشجيع الشراكة فيما بين الجامعات.

رابعًا: عمليات التدريس وطرقه في نظام LMD وسير الدروس

يقوم التدريس وفقًا لنظام LMD على التفاعل بين المعلِّم والمتعلم؛ حيث يلعب المعلم دور الدليل بتوجيه المتعلم للمعلومات التربويَّة التي قد يحتاج إليها، ويستخدم نظام LMD طريقة المناقشة والحوار كعملية أساسية للتدريس في العملية التعليميَّة، والأستاذ يعمل على التوجيه حيث تهدف هذه الطريقة تنشيط الطالب وتحفيزه على المطالعة والبحث العلمي، والتمكن من اللغة، (داوود، ٢٠١٤م، صـ٤٣)

ويتوزع الطلبة حسب الشعبة في مجموعات، كل مجموعة تتكون من عدة أفواج لأعمال تطبيقية وأعمال موجهة، وعلى الطالب احترام تسجيله وعدم تغيير مجموعته أو فوجه دون إذن من الإدارة، ويُعد حضور الطلاب للمحاضرات ضروريًّا، أما الأعمال الموجهة فهو إجباري، ويُعد الطالب محرومًا من المادة في حالة تغيبه ثلاثة غيابات بدون مبرر أو خمسة حتَّى لو مبررة، ويُعد الطالب متخليًا في حالة انقطاعه عن دراسته، ولا يرخص له من الإدماج إلا مرة واحدة فقط خلال المسار الدراسي، كما يسمح للطلاب تجميد سنة جامعية مرة واحدة فقط خلال المسار الدراسي بالجامعة. (عمار، ٢٠١٥م، ٤٥–٤٦)

ويؤكِّد ما سبق ما أشار إليه "المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي بلبنان" في دليلك إلى الجامعات في لبنان، أن نظام LMD يقوم على بعض العمليات التي تحدد هيكلية النظام، والتي منها:

– تقسيم التعليم العالي إلى مستويات ثلاث (ليسانس – ماستر – دكتوراه).

– بالحصول على عدد من الأرصدة محدد يتمّ الحصول على الشهادة وليس النجاح في سنوات أكاديمية.

- **يحصل الطالب على الإجازة (ليسانس) بعد تحصل ١٨٠ وحدة، وفقًا لقواعد واضحة ومحددة.**
- **يحصل الطالب على الماستر بعد تحصل ١٢٠ وحدة بعد الليسانس، وفقًا لقواعد واضحة، ومحددة.**
- **يتمّ الحصول على الدكتوراه بعد الماستر وتحدد بعمل لا يقل عن ثلاث سنوات.**
- **تنظيم الدراسة يتمّ على أساس الفصول الدراسية بحيث تصبح قيمة كل فصل ٣٠ وحدة.**
- **يتمّ تخصيص كل مقرر بعددٍ محدد من الأرصدة وفقًا للعدد الإجمالي للساعات التي يقضيها الطالب للحصول على هذا المقرر سواء منها ساعات الحضور، أو ساعات العمل التي يخصصها المقرر.**
- **يعادل الرصيد ٢٠ ساعة مقسمة بين الحضور والجهد الشخصي ١٠ ساعات حضور، و١٠ ساعات جهد شخصي.**
- **الأرصدة المحصلة قابلة للانتقال من بلد إلى أخرى، ومن جامعة إلى أخرى، ومن مسار أكاديمي إلى آخر.**
- **الأرصدة تتميز بأنها قابلة للرسملة؛ حيث يمكن للطالب الاحتفاظ بالمقررات التي حصل عليها بامتحان مهما كانت مدة دراسته.**
- **تقيم الأرصدة إجمالي عمل الطالب فتأخذ في الاعتبار مختلف أشكال التعليم بما فيها الرسائل والمشاريع وفترات العمل والتدريب، وجميع أنشطته عن طريق التقييم المستمر والمنتظم.**

خامسًا: نظام الوصاية:

تُعد الوصاية Tutorat أحد مستحدثات في نظام LMD والتي تسهل على الطالب حسن الاندماج المهني والجامعي في إطار السعي عن الجودة الشاملة في مخرجات النظم التعليميَّة الجديدة، وهو نظام يحقق التوافق النفسي والمهني مع محيط الجامعة وعالم سوق العمل، ويتمّ ذلك من خلال بعض حصص الوصاية التي حددتها المراسيم بما يقدر أربعة ساعات أسبوعيًّا تمكن الطالب تجاوز جميع العقبات التي تواجهه أثناء التحاقه بالجامعة وخاصة في السنة الأولى؛ حيث تتغير مطالب نموه واهتماماته وآفاقه (نعموني، ٢٠١٥م، ٢٢٢)، وأدخل نظام LMD أنماطًا حديثة للتعليم كالوصاية والعمل ضمن مجموعات قليلة

العدد، والإشراف على التدريب، مع حضور بعض اجتماعات التنسيق والتشاور بخصوص الإصلاح، وتطلب القيام ببعض المهام الإداريَّة كرئاسة المسالك والإجازات والماستر، إلى جانب الإشراف على بعض أطروحات الدكتوراه (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٨م، ٧١).

ويُعد الأستاذ الوصي العامل الفعَّال وحجر الأساس في نظام الوصاية وضمان فعالية وجودة التكوين، ولتحقيق أهدافها ينبغي أن يتوفر أستاذ وصي على المعرفة والكفاءة والخبرة اللازمة لإدارة حصصها، والالتزام بجوانبها الإعلاميَّة والإداريَّة والتي تهتم بالتوجيه والاستقبال، والجانب المنهجي الذي يهتم بالتلقين بشكل فردي أو جماعي، وكيفية استخدام مناهج العمل الجامعي، وكذلك الجانب النفسي والمهني والتقني (نعموني، ٢٠١٥م، ٢٢٣).

سادسًا: الأرصدة ونظام التقويم:

١- الأرصدة:

وهو نظام يتمركز حول الطالب ويركز على كمية العمل التي يجب القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج، وطرح تلك الأهداف في شكل معارف نهائية، وجملة من المهارات واجبة الاكتساب؛ إذ يمثل هذا النظام منهجًا يسمح بإسناد أرصدة لكلِّ مكونات البرنامج، والرصيد هو وحدة تقاس بواسطتها الدروس من حيث أهميتها وحجمها؛ حيث تمتلك كل وحدة دراسية قيمة تسمى رصيدًا يعادل حجم العمل الشخصي الذي يقوم به الطالب.

ويتمّ احتساب الوحدات على شكل أرصدة، ويمثل عبئًا من العمل المطلوب تحقيقه من الطالب لبلوغ أهداف المادة، ويتضمن السداسي الواحد ٣٠ رصيدًا، كما أن الليسانس يطابق ١٨٠ رصيدًا، والماستر ١٢٠ رصيدًا، ويسمح للطالب بالانتقال من سنته الأولى إلى الثانية ليسانس إذا تحصل على ٣٠ رصيدًا على الأقل منها ٣/١ في سداسي و (٣/٢) في السداسي الأخير، كما يسمح له التنقل من سنته الثانية إلى الثالثة ليسانس في حالة حصوله على ٩٠ رصيدًا على الأقل، ولا يمكن للطالب المقيد بالليسانس البقاء أكثر من خمس سنوات، بينما يمكن للطالب الذي حصل على ١٢٠ رصيدًا فما فوق إعادة التسجيل لسنة إضافية. (قادري، ٢٠١٩م، ٩٠-٩١)

ويمكن حساب الأرصدة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١) يُوضح حساب الأرصدة من إعداد الباحث

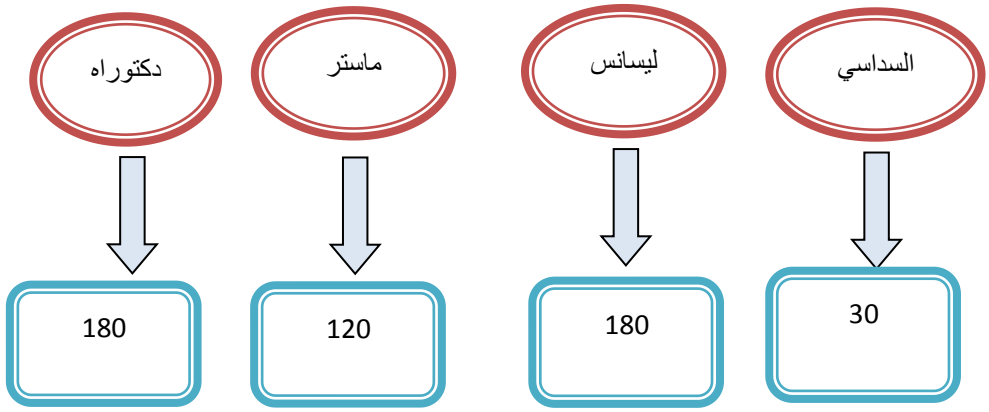

ويمكن تحويل الأرصدة من اختصاص لآخر ومن مسار لآخر، ويتمّ تحديد عدد الأرصدة لكلِّ وحدة على أساس حجم العمل المطلوب من الطالب القيام به للحصول على الوحدة، ويُعد الترصيد هي الوسيلة التي تسمح بالاكتساب والحفاظ على الوحدات، والأرصدة المتعلقة بوحدة التعلم والمواد تُعد اكتسابًا نهائيًّا، ومن أهم خصائص الرصيد أنه قابل للترصيد؛ أي يعني أن كل تصديق على وحدة تعليم يترتب عليه اكتساب نهائي للأرصدة المطابقة، وقابلة للتحويل؛ أي أنه بإمكان الطالب الحاصل على أرصدة ما أن يستعملها في مسار تكويني آخر (بو جلال، ٢٠١٦م، ٤٥).

٢- تقويم LMD.

تُعد عملية التقييم للطلاب أهم العمليات التعليميَّة التي ينبغي أن تتمَّ على مستوى التعليم العالي؛ لأنه يُحدد مصير الطلاب علميًّا ومهنيًّا من جهة ويرقي مستوى للتعليم العالي من جهة أخرى؛ ممَّا يجعل لعملية التقييم أهمية أن تتمَّ بطريقة موضوعية، فعملية التقييم في نظام LMD على حسب اكتساب الطلاب وتعلمهم نصف دراسي وليس سنويًّا، وتتمّ عملية تقييم اكتساب الطلاب للمعارف والمعلومات والمهارات في كلِّ الوحدات التعليميَّة سداسيًّا، وتزود كل وحدة بموادها المكونة لها بقيمة ما في شكل وحدات قياسية أو أرصدة، وتشمل عملية التقييم محاضرات وتطبيقات وبحوث ومذكرات وتقارير وندوات على أكثر من طريقة من طرق التقييم داخل النظام، والتي ومن أهمها:

١. المراقبة المستمرة.

٢. الامتحان النهائي في كلِّ مادة.

٣. التوفيق بين النمطين.

وتتمّ عملية تقييم الطالب حسب مسالك التكوين على الدروس والأعمال التطبيقية والزيارات الميدانية والملتقيات والعمل الشخصي، كما تتمّ هذه العملية في دورتين على مدار العام، الدورة الأولى في نهاية السداسي، والدورة الثانية استدراكية إما في نهاية العام الدراسي أو في بداية العام الجديد (الصالحي، ٢٠٠٧م، صـ٧٨٢)، إلى جانب التقييم الصيفي والذي يعمل على ملاحظة الطلاب في عملية التعلم وجمع التعليقات المتكررة حول تعلم الطلاب، والحصول على معلومات من الطلاب حول ما تعمله ومقدار ذلك ومدى جودة تعلمهم (Hanifi, A., 2018, 9-10).

ومن أهم أنواع التقييم في نظام LMD: (داوود، ٢٠١٤م، ١٣)

١. التقييم التكويني والذي يهدف إعداد وتأهيل الطلاب إلى معرفة صعوبات التعليم والانفتاح على سوق العمل.
٢. التقييم التمهيدي والذي يلي مرحلة التكوين، والذي يتمثل في تقديم حوصلة الأهداف والغايات المتوصل إليها والتحقق من صحتها.
٣. التقييم التشخيصي والذي يهدف تقديم وتقييم أو تنبؤ لمعرفة مستوى تكامل التكوين.
٤. التقييم القياسي ويعني قياس ومقارنة الأداء الفردي للطالب على حدة، أو مع مجموعة مع مراعاة معايير التقييم.
٥. التقييم المعياري ويُعد آخر أنواع التقييم والذي غايته تحديد مستوى أداء التطور العلمي والتعلم لدى الطلاب من خلال معايير محددة وشروط معينة.

ومن أهم أركان تقييم نظام LMD كما أشار (داوود، ٢٠١٤م، ١٤) إليها، وهي:

١- التقييم الذاتي: وهي تقييم نقدي ذاتي يجري بشكل دوري لقياس النتائج التي يحصل عليها من مختلف نشاطات التعليم العالي، يهدف تحسينًا مستمرًا لأداء المؤسسة والتحقيق الإيجابي لأهدافها.
٢- تقييم الأداء: وله منحنيان؛ الأول يقيم الطالب أداء معلمه حول طريقة تدريسه ومنهجيته وكفاءته، وينقدها، والثاني تقييم الأستاذ لأداء الطلبة بمعايير محددة

كالاستجوابات الشفهية والمراقبات المستمرة؛ بهدف تعديل ما هو سلبي وإكمال ما هو ناقص.

٣- تقييم الكفاءات: وهو تقدير المؤهلات واكتساب المعارف عن طريق السداسيات إما بالمراقبة، أو بالامتحان النهائي، وإما بالطريقتين معًا.

٤- تقييم الجودة: وهو تقييم جودة تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى المؤسسات الجامعية إلى تحقيقها، ومدى الوصول إليها.

ويتميز التقييم في نظام LMD بتطبيق معايير حديثة تتماشى مع أهداف التعليم، ويمكن من خلاله الحكم على مدى نجاح البرنامج التعليمي ومعرفة نقاط القوة والضعف، ويتضح من خلال ما سبق بعض المبادئ العامة للتقييم لنظام LMD والتي من أهمها:

- بعد الانتهاء من كل سداسي يتخصص امتحان نهائي لكلِّ وحدة، إضافة إلى المراقبة المستمرة في باقي الأعمال التطبيقية والموجهة.
- المعدل يخضع لمبدأ التكامل والتعويض.
- تعطى نقاط المواد داخل الوحدة التعليميَّة نفسها وتتكامل فينما بينها.
- يحسب المعدل العام من المعدلات الحاصل عليها الطالب في كلِّ وحدة تعليميَّة.
- يكلل نجاح الطالب في حالة حصوله على نقطة تكاملية تساوي أو تفوق ٢٠/١٠.
- في حالة رسوب الطالب في دورة له الحق أن يسجل نفسه في دورة الامتحان الاستدراكي الخاص بمواد الوحدات التعليميَّة.
- في حالة لم يتحصل الطالب على معدل تكاملي يساوي ٢٠/١٠ في الامتحان الاستدراكي يحتفظ بالوحدات التعليميَّة المكتسبة، مع إعادة التسجيل للمواد التي لم تكتسب.

٣- نظام النجاح والانتقال العلمي

ويعني بالتنقل إمكانية انتقال المتعلمين من قسم إلى آخر أو من جامعة لأخرى، أو تغيير المسار مع الاحتفاظ بالاعتمادات الأكاديمية المشتركة بين الأقسام أو الجامعات.

أ- النجاح والانتقال في الوحدات التعليميَّة: النجاح في المادة يكون بحصول الطالب على معدل يساوي (٢٠/١٠) أو يفوق ذلك، وتصبح وحدة التعليم المكتسبة قابلة للاحتفاظ بصفة نهائية، وقابلة للتحويل إلى مسار تكوين آخر يتضمنها.

ب- النجاح والانتقال في السداسيات والسنوات الدراسية: النجاح في السداسيات يكون بالحصول على وحدات التعليم المكونة للسداسي بمعدل ٢٠/١٠ وفي حالة الإخفاق يستوجب على الطالب التقديم إلى دورة سبتمبر في الوحدات التي لم يحصل عليها، مع الاحتفاظ بالمواد التي تحصل فيها على ٢٠/١٠، والانتقال من السداسي الأول إلى الثاني يتمّ بطريقة آلية، والانتقال من السنة الأولى إلى الثانية يُعد حق الطالب عند حصوله على ٦٠ رصيدًا خلال السداسي الأول والثاني وإمكانية السماح للطالب المتحصل على ٣٠ رصيدًا بالانتقال بعد موافقة فريق التكوين، ويكون الانتقال من السنة الثانية إلى الثالثة حق كل طالب تحصل على الأربعة سداسيات وإمكانية السماح للطالب المتحصل على ٨٠% من الأرصدة الخاصة بالسنة الأولى والثانية بشرط أن يتحصل على الوحدات الأساسيَّة في مسار التكوين وموافقة فريق التكوين (الصالحي، ٢٠٠٧م، صـ٧٨٣).

٤- مضمون نظام شهادات LMD

كثيرٌ ما يُساء فهم مضمون نظام شهادات LMD خاصة في الدول المتخلفة التي طبقته دون النظر إلى متطلباته، كسياسة غابت فيها مضامين التوازن والنظام، فنظام LMD هو تعبير لأطوار التعليم العالي متمثلًا في الدرجات ٨/٥/٣ حيث يعبر رقم ٣ أو L عن الليسانس؛ أي الطور الأول والذي يعادل البكالوريا زائد ثلاث سنوات دراسة، ويعبر رقم ٥ أو M عن ماستر؛ أي الطور الثاني الذي يعادل بكالوريا زائج خمس سنوات، أما رقم ٨ أو ما يعبر عنه D؛ أي الدكتوراه التي يتمّ الحصول عليها بعد ٨ سنوات دراسية بعد نيل شهادة البكالوريا، ويشتمل النظام على مضامين تميزه كالحركية والمقروئية؛ حيث يسعى النظام إلى تحرير المتكون من قيود المكان والزمان، والتكوين المستمر والدائم؛ حيث يعمل على متابعة الطلبة بعد التخرج ومعرفة مدى اندماجهم في الحياة العملية وتطورهم فيها، والحرية الانضباط، وتخفيف الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي وخدمة المجتمع (بوزورين، ٢٠١٤، ٢٢٧).

كما أن ظهور شهادات LMD في العالم الغربي فرضه تنوع واختلاف الطلاب وثقافاتهم؛ ونظرًا لتنوع تطبيقات نظام LMD فإنَّ التجانس أكبر منه في أوروبا عنه في الولايات المتحدة الأمريكية التي يتميز نظامها بالتنوع (بوزورين، ٢٠١٤م، ٢٤٣).

المحور الثالث: إيجابيات وسلبيات نظام LMD وخبرات بعض الدول نحوه

أولًا: مزايا نظام LMD.

تتعدد المزايا التي يتمتع بها النظام وفقًا لإمكانات وقدرات المجتمع الذي يتبناه، وتُعد من أهم هذه الإيجابيات:

١. **رفع مستوى الجودة بما يكفل رفع جودة الخريج في عصر التنافسية؛ إذ أصبح الاعتراف فقط بالخريج ذا الجودة العالية.**
٢. **اهتم نظام ل م د بالهدف واعتماد التكوين ذو النظرة الشاملة والتكاملية والتي تتضمن معرفة كل ما يساعد على تعلم كيف نتعلم النقد، والتحليل الذكي، والتعرف على قواعد الحياة الاجتماعيَّة.**
٣. **التمهين؛ وذلك بإعداد تكوين متعدد التخصصات للطلاب يسمح لهم بالتكيف مع السوق ودراسة متطلبات سوق العمل.**
٤. **تحديث في محتوى المناهج يساعد على تقسيم البرامج إلى نظري وتطبيقي.**
٥. **جعل التعليم قادرًا على مواجهة التحديات ومسايرة التطورات والتوجهات التي فرضها التطور.**
٦. **التخلص من المشكلات التي تواجهها الأنظمة القديمة في سبيل تحسين النظام التعليمي.**
٧. **الرفع من مستوى الطالب في العلوم المختلفة من خلال الاكتساب لمعارف علميَّة وتقنيَّة. (داوود، ٢٠١٤م، صـ٨).**
٨. **يعطي نظام LMD فرصة التحويل من مؤسسة إلى أخرى داخل الوطن أو خارجه مع الاحتفاظ بالوحدات الدراسية المكتسبة.**
٩. **تقليص عدد السنوات إلى ٣ سنوات في الليسانس وإتاحة الوقت الكافي للطلبة من البحث والاستكشاف الفردي الذي يساعد في رفع مستوى الطلاب العلمي والثقافي.**
١٠. **مساراته التكوينية خاضعة لاقتصاد السوق وقت متطلبات سوق العمل. (داوود، ٢٠١٤م، ١٣)**
١١. **مرونة النظام وتعدد تخصصاته وشمولية أساليب التقويم؛ ممَّا يؤدي إلى جعل الطلبة أكثر تحصيلًا معه، وانعكس على ارتفاع مستويات التحصيل ونسب النجاح.**

١٢. تزايد الارتباط بين التعليم النظري والتطبيقي العملي، والمتابعة الميدانية للطلبة؛ ممَّا يسهم في التكوين النوعي المرتبط بالواقع ومستجداته (الصالحي، ٢٠٠٧م، صـ٧٨٤).
١٣. الاختيار والتنوع للتكوينات وللمسار الأكاديمي على حسب قدراته، ويمكن للطالب إيقاف تكوينه والعودة إليه بعد ذلك، محتفظًا بالمكتسبات والوحدات التي تحصل عليها من قبل (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٨م، ٣٢).
١٤. تعديل هيكل التنظيم طبقًا لمعايير الحداثة والفاعلية.
١٥. تدعيم العمل التعاوني ضمن أساليب فرق البحث العلمي؛ ليصبح أكثر فعالية.
١٦. إشراك الطلاب في تكوين أنفسهم ودفعهم نحو البحث والتنقيب. (عمار، ٢٠١٥م،٤٣)
١٧. مرونة النظام في التقييم والانتقال؛ ممَّا يسمح بكثير من فرص النجاح.
١٨. تكوين بمواصفات عالمية، ويتضمن تكوينًا نوعيًّا وفق بعض الاختصاصات المفتوحة.
١٩. تلبية احتياجات سوق العمل وتفعيل العلاقة بين المحيط الاجتماعي والاقتصادي والجامعة.
٢٠. تقديم الشهادات المعترف بها دوليًّا. (بلواهري، ٢٠١٣، ٢٩)
٢١. سلاسة في ربط الطلاب بالامتحان؛ ممَّا يضمن له النجاح بيُسر، مع تمكينه من اختيار الاختبارات في الوحدات التي لم ينجح فيها طيلة سنوات الإجازة. (التهامي، ٢٠٠٩م، ٢٣٤).

يتضح ممَّا سبق تعدد المزايا التي يتميز بها النظام عن غيره من الأنظمة المختلفة، ويؤكِّد ذلك ما تناولته الدراسات عن النظام؛ ممَّا يؤكد أهمية السعي نحو معرفة ما يتطلبه النظام وتوفير الاحتياجات اللازمة نحو تطبيقه بالمجتمع.

ثانيًا: سلبيات نظام LMD

على الرغم من تعدد المزايا إلا أن هناك مجموعة من السلبيات والتي قد تكون أغلبها مرتبطة بإمكانيات البيئة أو كفاءة المجتمع في تبني النظام، ومن أهم هذه السلبيات:

١. نِسبة عملية التقييم أكبر إلى حد ما من نِسبة طريقة التدريس؛ ممَّا قد يؤثر على نجاح التعليم الجامعي؛ وذلك لأنَّ عملية التقييم تحتاج تغيير طرق التدريس التي تتناسب مع العملية التقييمية (داوود، ٢٠١٤م، صـ٤١).

٢. تطبيق النظام قد يتطلب توافر بعض الوسائل العلميَّة والإمكانات وارتفاع نِسبة الإتاحة للاستفادة من المكتبة الحديثة والقاعات المجهزة إلكترونيًّا، فكلما كانت الوسائل محدودة انعكس ذلك سلبًا على كفاءة وجودة النظام التعليمي (الصالحي، ٢٠٠٧م، صـ٧٨٥).

٣. افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم؛ ممَّا يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت المتاح له في هذا الإطار. (بلواهري، ٢٠١٣، ٢٩)

ثالثًا: متطلبات تطبيق نظام LMD في الجامعات:

يتوقف تطبيق نظام **LMD** على بعض المتطلبات، والتي تتمثل في:

- وعي وإدراك المفهوم من خلال توضيح وشرح كل جزئيات وتفاصيل هذا النظام حتَّى يمكن تطبيقه بطريقة صحيحة واستيعابه.
- توفير المكان المناسب لهذا النظام، والبيئة المناسبة.
- الإعداد البيداغوجي لأعضاء هيئة التدريس وفق أهداف الجامعة التي يعملون بها، فالكفاءة العالية لأعضاء هيئة التدريس تمتلك دورًا كبيرًا في تكوين وتأطير الطلبة لحياتهم المستقبلية والعملية.
- القيادة الإداريَّة لها دورٌ مهمٌّ في تجسيد النظام وهيكلته الجديدة.
- تحسين قدرات ومسئولي المؤسسات في ميدان التسيير حتَّى يمكنهم القدرة على مواجهة الصعوبات والقدرة على التصدي لها خاصة ما يتعلق بالبيئة الخارجية. (شراك، ٢٠٢٢م، ٢٣١)
- يحتاج المتعلم إلى شكل من أشكال الاستقلالية في جميع أعماله.
- يجب على المعلِّم أن يكون قادرًا على التطور بنفسه، والقدرة على إعطائه الدورة التدريبية التي ستؤدي إلى تحقيق هذا المشروع المهني.
- من المتطلبات أن يتولى المتعلم المسؤولية.
- يجب أن تكون قادرة على الاستفادة من جميع الموارد المتاحة لها لتطوير أفضل ما يمكن سواء من الموارد البشريَّة، أو موارد المعلومات كالنشرات والمكتبات وقواعد البيانات.
- يجب على المتعلم أن يتعلم إدارة وقته، والاستعداد لاتخاذ مسارات متعددة للتعلم بدءًا من العمل من الساعة الأولى من التدريس.

– ينبغي أن تسمح بالنظر في تنوع الجمهور الجامعي والتوجه التدريجي للطالب.

ويؤكِّد ذلك أن نظام LMD يستلزم جملة من المتطلبات منها ما يخصُّ البشر ومنها ما يخصُّ القيادة الإدارة وأعضاء هيئة التدريس، وغيرها ما هو مادي يتمثل في التجهيزات والهياكل، كما يتطلب احتياجات أخرى تخصُّ محتوى المناهج الدراسية.

رابعًا: خبرات بعض الدول في تطبيق نظام LMD:

يُعد LMD هو إصلاح عالمي قد يتمّ فرضه على جميع البلدان ويظل الطابع الدولي للإصلاح أحد الدوافع التي دفعت الجامعات إلى تطبيقه، ففي فرنسا ينظر إلى هذا الإصلاح أنه أمر حتمي ويجب أن نقوم بذلك ولا خيار، وتمَّ البدء في تنبي النظام بالجامعات الفرنسية من ٢٠٠٢م حتَّى ٢٠١٠م، وفي جامعات غرب إفريقيا بدأ تعميم نظام LMD عام ٢٠١١م في جميع جامعات غرب إفريقيا ذات العضوية في المشروع الأوروبي (Mignanwande, P. S. D., & Hounmenou, J. C. 2016, 165).

ومرَّ نظام LMD في فرنسا بمراحل عديدة حتَّى تبلور في شكله الحالي، فالتعليم كان من اختصاص المدارس الدينية، ونتيجة للثورة الفرنسية تمَّ إلغاء التعليم الديني، حتَّى وصلوا إلى أهم الإصلاحات والتي من أهمها مشروع الإصلاح التربوي "بول لونجفين"، ومشروع "هنري والون" وإصلاحات "ماي١٩٦٨"، وإصلاحات التعليم العالي ١٩٩٧م حتَّى استقر الوضع على تبني نموذج LMD كأحد أهم الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم بفرنسا، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني هذا النظام أيضًا ضمن عدة إصلاحات على نظمها التربويَّة (بو عيسى، ٢٠١٩م، ١٥٥–١٦٥).

وتمَّ تقديم نظام LMD في جامعات الكاميرون في عام ٢٠٠٧م، ويُعد هذا كان ضرورة لفت انتباه السلطات المسؤولة عن التعليم العالي إلى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، وتقترح الحلول الممكنة التي يمكن أن تساعد في تحسين الوضع في هذا المجال، ومع أهمية النظام إلا أنه يتطلب البيئة الجامعية الكاميرونية الكثير من أعمال الترقية قبل تبني نظام LMD والاستفادة منه حقًّا (Felix, M. N., & Sophie, M. K. S. 2022. 617).

كما اهتمت الدول المغربية وخاصة تونس والجزائر والمغرب اهتمامًا واضحًا بالتغيرات والمستجدات وفي مقدمتها ما يخصُّ عملية بولونيا والبرامج المسندة لها، وقد يكون الاهتمام

يعود إلى قرب هذه الدول من الاتحاد الأوروبي، ولكثرة عدد الجاليات المغربية بدول الاتحاد الأوروبي، ويُعد من أبرز دواعي تبني دول المغرب العربي لنظام LMD ما يلي: (أبو عمة، ٢٠١٠م، ٣٩)

١. الزيادة الكبيرة في أعداد طلبة التعليم العالي مع نقص التأهيل عن متطلبات سوق العمل والهيئات التخصصية.

٢. الزيادة غير الطبيعيَّة في الهدر التعليمي سواء بالرسوب أو التسرب، مع ارتفاع كلفة وتمويل التعليم العالي.

٣. ضعف وتيرة الإصلاح والتجديد في البرامج الأكاديمية المقدمة وفي إدارة التعليم العالي وأساليب التقويم المتبعة.

٤. ضعف الربط بين الجامعة ومجتمعها أو بين المجتمع وسوق العمل، وبرامج التنمية الأخرى، وقلة المشاركة من المعنيين في التخطيط والإدارة في التعليم العالي.

٥. زيادة التفاعل والحراك للدراسة وخاصة بين دول المغرب العربي ودول أوروبا، مثل: فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا وغيرها.

٦. السعي نحو العمل على التماثل مع أنظمة التعليم العالي المجاورة، واللحاق بالظواهر والتوجهات العالمية الكبيرة.

واعتبر العلماء التحول الذي عرفته الجامعات المغربية منذ ٢٠٠٣م، وهو تاريخ تطبيق نظام LMD نقلة تُعد نوعية نحو تعليم عالٍ من مستويات رفيعة. (التهامي، ٢٠٠٩م، ٢٢٨) واعتمدت الجامعة الجزائرية نظام LMD بعدما طبق في البلدان الانجلوساكسونية وبعض من الدول العربية تنفيذًا لمتطلبات تحسن نوعية التعليم العالي؛ حيث بدأ تطبيقه رسميًّا في الجامعة الجزائرية ابتداءً من ٢٠٠٤م، (كركوش، ٢٠١٢م، ١٢٠)؛ حيث خضعت الجامعة الجزائرية لبعض الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، لتحولها من تكوينها الكلاسيكي إلى الأكاديمي أو المهني في ضوء نظام LMD؛ حيث سعت الجزائر إلى الانفتاح على الآخر وذلك بتبني استراتيجيات تطويرية للقطاعات المؤسساتية، وعلى رأسها المؤسسات الجامعية والذي يُعد من أبرز مظاهر تطورها في بيئتها الجامعية تبنيها لنظام LMD؛ إذ إنَّ التعليم الكلاسيكي قتل روح المشاركة والتعاون بين الطلاب، وزرع السلبية، وإضعاف المسؤولية، كما أن الجامعة قد عجزت عن تأدية أهدافها وتحقيق وظائفها؛ ممَّا استوجب تبني نظام جديد

تحوَّل من أدوار تقليدية للمعلم كناقل للمعارف إلى مُيسر ومُوجه ومُرشد لطلابه (بوبيدي & عدائكة، ٢٠١٦، ٨٥).

جدول (٢)
تاريخ اعتماد الدرجات الأكاديمية الأوروبية في التعليم العالي في دول المغرب العربي

البلدان	سنة اعتماد (LMD)	عدد مؤسسات التعليم العالي
جمهورية الجزائر الديمقراطية	٢٠٠٤م	٦٤
الجمهورية المغربية	٢٠٠٣م	١٨
الجمهورية التونسية	٢٠٠٥م	١٤

وتُعد لبنان من أكثر الدول تأثيرًا في أوروبا، وتبدي لبنان رغبتها دائمًا في تطبيق التوجهات الأوروبية في التعليم العالي، وفي هذا السياق عقدت لبنان وفرنسا مؤتمرًا في المحيط الأوروبي للتعليم العالي، في ٢٠٠٤م في المعهد العالي في (كليمنصو) في لبنان، غايته اعتماد الحراك الأكاديمي بالمجموعات الأوروبية، والاعتراف بالوحدات المتراكمة؛ من أجل رفع مستوى التعليم، وضمان حرية التنقل ومساعدة الطلاب على اختيار الأمكنة التي يرونها مناسبة، كما أشار المؤتمر إلى حيوية العلاقة الثقافيَّة القائمة بين لبنان وفرنسا، وتجاوبت الكثير من الجامعات اللبنانية بالعمل على تطبيق إعلان اتفاقية (بولونيا) بما فيها نظام نقل الوحدات وتسلسل الدرجات الأكاديمية، والعمل على أن يكون التعليم العالي فيها قابلًا للمقارنة بنظام التعليم العالي الأوروبي (أبو عمة، ٢٠١٠م، ٤٢)، واعتمدت الجامعات اللبنانية نظام LMD في كلِّ الجامعات اللبنانية ويدرس فيهم باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وطبق بها نظام LMD في الجامعات الحكومية والخاصة (المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، ٢٠١٨م، ١٣، ٥٩).

كما أن كثيرًا من الجامعات الأمريكية قد قبلت بمناقشة الموضوع ضمن أنظمتها ولم تبدِ تحفظًا على قبول طلاب التعليم الجامعي من بريطانيا، ومع تزايد الجامعات الأمريكية التي تستقبل الخريجين في برامجها للدراسات العليا لديها؛ ممَّا دعا إلى صياغة موقف أشمل يعتمد على معلومات ومحتويات كافية عن عملية بولونيا وأهدافها وأساليب التطبيق، والبرامج التي تسند لها ومتطلبات تأسيسها، وكان ينبغي مع مؤسسات التعليم العالي الأمريكية التعامل مع هذا التغيير؛ نظرًا لوجود حراك بين الطلاب بالولايات المتحدة وأوروبا.

كما كان للتغيرات في التعليم العالي الأوروبي وقعٌ كبيرٌ في كندا؛ ممَّا دعا اتحاد الجامعات الكندية أن تعقد اجتماعات لدراسة اتفاقية بولونيا وتحديد مدى أثرها على التعليم العالي بكندا، كما عمل الاتحاد الكندي للدراسات العليا بإشعار أعضائه بالأنشطة الخاصة بعملية بولونيا، وكذلك المؤتمرات الدورية لمتابعتها في أوروبا، وتبنت بعض الجامعات الكندية نظام نقل الوحدات الدراسية الأوروبية التابعة لنظام LMD من خلال اتفاقات شراكة بين الجامعات الأوروبية، بما يحقق المنافسة العالمية للتعليم العالي بالجامعات الكندية وتوفير اتفاقية لمنطقة كبيرة أكثر تجانسًا لنظمها في تعليمها العالي. (أبو عمة، ٢٠١٠م، ٤٢-٤٥)

ممَّا سبق يتضح أن السبب الرئيسي وراء نمو جذور عملية بولونيا في الجامعات هو بيان محدد وحازم حول استقلالية الجامعة ومبادئها وقيمها، كما أشار إعلان بولونيا إلى المبادئ الأساسيَّة المنصوص عليها في جامعة بولونيا الكبرى مشددًا على أن الجامعات واستقلاليتها يضمنان أن أنظمة التعليم العالي والبحث العلمي تتكيف باستمرار مع الاحتياجات المتغيرة ومطالب المجتمع والتقدم في المعرفة العلميَّة، وقد تكررت تصريحات مماثلة أيضًا في مؤتمر القمة الأخير في لندن "لذلك نشدد على أهمية المؤسسات التي تتسم بالتنوع والتمويل والاستقلال الذاتي، وأثبتت فلسفة بولونيا أهميتها في البلدان التي تمرُّ بمرحلة انتقالية والتي غالبًا ما أصحبت تتنافس مع التراث فيما يتعلق باستقلالية الجامعات.

المحور الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل النتائج وتفسيرها

يقوم الإطار الميداني على عرض منهج البحث وأدواته، وتحديد العينة، وإجراءات تطبيق الأداة، والأساليب الإحصائيَّة المستخدمة، ونتائج البحث ومناقشتها على النحو التالي:

أولًا: أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول، من خلال أداة (الاستبانة) ومحاورها الستة بمجموع عبارات ٥٦ عبارة.

ثانيًا: أداة البحث ومجتمع وعينة الدراسة:

من خلال أدبيات البحث التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، إلى جانب الإطار النظري للدراسة الحالية، قام الباحث بتصميم استبانة موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة؛ لتعرف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام

LMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول، وتمَّ عرضها على مجموعة من المحكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أساتذة التربية في بعض الجامعات المصريَّة، وبلغ عدد عبارات الاستبانة في صورتها الأوّلية (٥٦) عبارة، وفي ضوء اقتراحات وتوجيهات المحكّمين تم حذف أربع عبارات لعدم مناسبتهم لأهداف البحث، وإضافة أربع عبارات أخرى لما لهم من أهمية في توجيه الدراسة نحو أهدافها، وبناءً على ملاحظاتهم وآرائهم تمَّ تعديل الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق في (٥٦) عبارة موزعة على ٦ محاور: المحور الأول يشمل فلسفة وأهداف نظام LMD " ليسانس، ماستر، دكتوراه"، ويضم ١١ عبارة من (١ إلى ١١)، والمحور الثاني يشمل عمليات نظام LMD وطرقه، ويضم ١٠ عبارات من (١٢ إلى ٢١)، والمحور الثالث يشمل التقويم والشهادات بنظام LMD، ويضم ١٠ عبارات من (٢٢ إلى ٣١)، والمحور الرابع يشمل مميزات نظام LMD " ليسانس، ماستر، دكتوراه"، ويضم ١٢ عبارة من (٣٢ إلى ٤٣)، والمحور الخامس يشمل سلبيات نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه"، ويضم ٦ عبارات من (٤٤ إلى ٤٩)، والمحور السادس يشمل متطلبات تطبيق نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه"، ويضم ٧ عبارات من (٥٠ إلى ٥٦).

وتمَّ توجيه الاستبانة إلى عينة قوامها (٣٩٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة، روعي فيها التمثيل الإقليمي (لقاهرة الكبرى، والوجه البحري، والوجه القبلي) واقتصرت على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر عن القاهرة الكبرى، وجامعة طنطا وفرع تفهنا الأشراف بجامعة الأزهر عن الوجه البحري، وجامعة أسيوط عن الوجه القبلي، وقد قام الباحث بعد ذلك باختيار عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع (ورقيًّا وإلكترونيًّا) على الرابط https://forms.gle/xVwm7EZU4gryhoHVA، وبلغ قوامها (٣٩٧) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة، واعتمد الباحث على طريقة معادلة "كرجسي ومورجان" في اختيار العينة من مجتمعات الأصل Krejcie and Morgan (١٩٧٠م)؛ حيث يمكن سحب عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع بحيث "لا يقل عدد المفردات المسحوبة عن (٣٨٤) فردًا بنسبة ثقة ٩٥% وبمعنوية ٠,٠٥"؛ حيث يزيد مجتمع الأصل عن

(٥٠٠٠) مفردة وهي نفس نتيجة الجداول الإحصائيَّة لـ (Cohen, L.; Manion, L., & Morrison, k, (2007), 101-103).

ثالثًا: مدى صلاحية الأداة للتطبيق:

للحكم على مدى صلاحية الأداة للتطبيق تمَّ التحقق من صدق الأداة من خلال الخطوات الآتية:

أ- صدق الأداة

- **الصدق الظاهري:** تمَّ حساب الصدق الظاهري **Face Validity** للاستبانة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين ذوي الاختصاص والخبرة؛ لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول الاستبانة وبنودها من حيث مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، ومدى صدقها في الكشف عن الأهداف المرجوة منها، ومن حيث ترابط كل فقرة بالمحور وحذف وإضافة ما يرونه مناسبًا من عبارات، وقد قدمت الاستبانة مكونة من ٦ محاور رئيسية و٥٦ عبارة، وتم حذف أربع عبارات لعدم مناسبتهم لأهداف البحث، وإضافة أربع عبارات أخرى لما لهم من أهمية في توجيه الدراسة نحو أهدافها، وبناءً على ملاحظاتهم وآرائهم تمَّ تعديل الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق في ستة محاور رئيسة و٥٦ عبارة.
- **الثبات والصدق الذاتي للأداة:** يُعد مفهوم الثبات من المفاهيم العامة في القياس، وهو يمثل مع الصدق أساسين يتعين توافرهما في الأداة؛ حتَّى تكون صالحة للاستخدام، وقد تمَّ حساب ثبات الاستبانة **Reliability** بطريقة إحصائية من خلال معاملات ارتباط الاتساق الداخلي **Internal Consistency**، كما استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha**) من خلال المعادلة الآتية:

$$\alpha = \frac{N \cdot \bar{r}}{1 + (N-1) \cdot \bar{r}}$$

حيث تشير α إلى معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، وتشير *N* إلى عدد مفردات الاستبانة أو المحور، وتشير $\bar{r}$ إلى متوسط قيم معاملات الارتباط بين مفردات الاستبانة أو المحور Average Inter-Item Correlation ويحسب من خارج قسمة (مجموع معامل الارتباط بين مفردات الاستبانة أو المحور/عدد مفردات الاستبانة أو المحور)، وتمَّ تطبيق الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصريَّة بلغ عددها ٣٩٧ عضوًا، وتمَّ حساب الصدق الذاتي باستخدام حساب الجذر التربيعي لمعامل (الثبات) ألفا كرونباخ، وكانت درجة الثبات والصدق الذاتي كما هو بالجدول الآتي:

جدول (٣)
يُوضح معامل الثبات والصدق الذاتي

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق بالجذر التربيعي للثبات	درجة الصدق
المحور الأول	١١	٠.٩٥٢	٠.٩٧٥	مرتفعة
المحور الثاني	١٠	٠.٩٤٦	٠,٩٧٢	مرتفعة
المحور الثالث	١٠	٠.٩٦٨	٠,٩٨٣	مرتفعة
المحور الرابع	١٢	٠.٩٧٣	٠,٩٨٦	مرتفعة
المحور الخامس	٦	٠.٨٨٠	٠,٩٣٨	مرتفعة
المحور السادس	٧	٠.٩٦٩	٠,٩٨٤	مرتفعة
الاستبانة	٥٦	٠.٩٩١	٠,٩٩٥	مرتفعة

يلاحظ من الجدول (٣) أن معامل صدق الاستبانة يقترب من الواحد الصحيح وهي درجة مقبولة إحصائيًّا؛ وبذلك توصف الاستبانة بدرجة عالية من الصدق، يمكن الاعتماد على نتائجه في الدراسة الحالية.

- **صدق الاتساق الداخلي للأداة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.**

تمَّ حساب الصدق الذاتي باستخدام حساب معامل ارتباط بيرسون بين محاور الاستبانة ومجموع محاورها؛ حيث قام الباحث بحساب معامل ارتباط درجة كل محور بالمحاور الأخرى وبالمجموع الكلي للاستبانة، ويوضح الجدول الآتي معامل الصدق الداخلي لعبارات الاستبانة:

جدول (٤)
يُوضح معامل الارتباط بين درجة كل محور والمحاور الأخرى والدرجة الكلية

المحور	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الدرجة الكلية
الأول	.....	**٠,٩١٣	**٠,٨٩٥	**٠,٩١٩	**٠,٨١٦	**٠,٩١٦	**٠,٩٥٣
الثاني	.....	.....	**٠,٨٩٠	**٠,٨٨٩	**٠,٨٤٨	**٠,٨٨٤	**٠,٩٤٧
الثالث	.....	.....	.....	**٠.٩٤١	**٠.٨٤٢	**٠,٩٦٩	**٠,٩٦٩
الرابع	.....	.....	.....	.....	**٠,٨٣٣	**٠,٩٤٦	**٠,٩٦٧
الخامس	.....	.....	.....	.....	.....	**٠,٨٥١	**٠,٩٠٧
السادس	.....	.....	.....	.....	.....	.....	**٠,٩٧٤

**** تعني أن قيمة معامل الارتباط دالة عند.01**

يتضح من جدول (٤): ارتبط كل محور من المحاور الستة مع إجمالي الاستبانة ارتباطًا طرديًا قويًّا؛ حيث انحصرت قيمة معامل ارتباط بيرسون ما بين ٠.٨١٦ إلى ٠,٩٧٤ وهي قيم ارتباط قوية ودالة عند مستوى دلالة (٠,٠١)؛ ممَّا يؤكد الصدق العالي للاستبانة وبنودها.

رابعًا: أساليب المعالجة الإحصائيَّة:

بعد تطبيق الأداة وتجميعها تمَّ تفريغها في جداول لحصر التكرارات ولمعالجة بياناتها إحصائيًّا من خلال برنامج الحزم الإحصائيَّة (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، واستخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائيَّة التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات الاستبانة، وهي: معامل ارتباط بيرسون: لقياس الارتباط ين محاور الاستبانة الفرعية وإجمالي الاستبانة؛ وذلك للتحقق من الصدق الذاتي (الصدق الداخلي) للاستبانة، ومعامل ألفا كرونباخ لحساب الثبات، والنسب المئوية في حساب التكرارات: حيث تُعد النِسبة المئوية أكثر تعبيرًا عن الأرقام الخام، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛ وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة الدراسة لكلِّ عبارة أو مجموعة من العبارات، والوزن النسبي ويساوي التقدير الرقمي على عدد أفراد العينة؛ حيث يساعد الوزن النسبي في تحديد مستوى الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة وترتيبها حسب وزنها النسبي، وتمَّ حساب التقدير الرقمي عن طريق إعطاء درجة لكلِّ استجابة من الاستجابات الثلاثة وفقًا لطريقة (ليكرت Likert Scale) ثلاثي الأبعاد،

فالاستجابة (موافق) تعطى الدرجة (٣)، والاستجابة (إلى حد ما) تعطى الدرجة (٢)، والاستجابة (غير موافق) تعطى الدرجة (١)، ويمكن حساب التقدير الرقمي لكلِّ عبارة كما يلي:

التقدير الرقمي لكلِّ عبارة = (٣ × موافق) + (٢ × إلى حد ما) + (١ × غير موافق)

عدد أفراد العينة

وقد تحدد مستوى الاتجاه (تقدير طول الفترة التي يمكن من خلالها الحكم على أهمية العبارة من حيث درجة الموافقة) من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{مستوى الموافقة} = \frac{\text{ن} - ١}{\text{ن}}$$

حيث تشير (ن) إلى عدد الاستجابات وتساوي (٣)، ويمكن تحديد قوة العبارة طبقًا لقوتها على مقياس ثلاثي

جدول (٥) ي
ُوضح مستوى ومدى الموافقة لكلِّ استجابة

مستوى الاستجابة	المدى
غير موافق	من ١ وحتَّى (١+٠,٦٦) أي ١,٦٦
إلى حد ما	من ١,٦٧ وحتَّى (١,٦٧+ ٠,٦٦) أي ٢,٣٣
موافق	من ٢,٣٤ وحتَّى (٢,٣٤+ ٠,٦٦) أي ٣ تقريباً

رابعًا: نتائج الدراسة طبقًا لترتيب الوزن النسبي للتعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصريَّة في ضوء خبرات بعض الدول لمحاور الاستبانة:

١- النتائج الخاصة بترتيب محاور الاستبانة الستة من حيث متوسط الأوزان لكلِّ محور ونسبة الأهمية.

جدول (٦)
يُوضح استجابات أفراد العينة لإجمالي محاور الاستبانة (ن=٣٩٧)

م	المحور	عدد عبارات المحور	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور	الانحراف المعياري	ترتيب المحور على حسب متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور	درجة الموافقة على كل محور من محاور الاستبانة ومجموعها
1	الأول	١١	٢,٦٥٩	٠.٥٢٣	٢	كبيرة
2	الثاني	١٠	٢,٦٤٢	٠.٥٤٥	٤	كبيرة
3	الثالث	١٠	٢,٦١٨	٠,٥٧٨	٥	كبيرة
4	الرابع	١٢	٢,٦٤٧	٠,٥٧٨	٣	كبيرة
5	الخامس	٦	٢,٥٠٤	٠,٥٥٥	٦	كبيرة
6	السادس	٧	٢,٦٦٦	٠,٥٨٢	١	كبيرة
إجمالي الاستبانة		٥	٢,٦٢٣	٠,٥٣٤	كبيرة	

ويتضح من جدول (٦) أن مجموع الاستبانة ككل، ومجمل المحاور ذات أهمية (بالموافقة كبيرة) من وجهة نظر عينة الدراسة؛ حيث بلغ متوسط الوزن النسبي لإجمالي الاستبانة ككل (٢,٦٢٣)، كما يتضح أهمية المحاور مُجملة بدرجة الموافقة الكبيرة، وكان ترتيبها كالتالي: حصل المحور السادس على الترتيب الأول من حيث الأهمية، بينما جاء المحور السادس في الترتيب الأخير من حيث الأهمية.

النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور الأول الخاص بفلسفة وأهداف نظام LMD "ليسانس– ماستر– دكتوراه، والتي يمكن استرجاع النتائج كما يلي:

جدول (٧)

يُوضح ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الأول: فلسفة وأهداف نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" حسب أوزانها النسبية، (ن= ٣٩٧)

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			غير موافق	إلى حد ما	موافق			
١.	الحركية: تسهيل إمكانية الحركية البشريَّة في الفضاء العالمي.	ك	٣٢	١٢٤	٢٤١	٢.٥٣	٠,٦٤٢	١٠
		٪	%٨.١	%٣١.٢	%٦٠.٧			
٢.	السيولة: تشجيع الشراكة بين الجامعات، وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي	ك	٣٢	٦٦	٢٩٩	٢.٦٧	٠.٦١٨	٦
		٪	%٨.١	%١٦.٦	%٧٥.٣			
٣.	الليونة: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة.	ك	٣٢	٦٧	٢٩٨	٢.٦٧	٠.٦١٩	٦
		٪	%٨.١	%١٦.٩	%٧٥.١			
٤.	المقروئية: رفع مستوى المقروئية للشهادات وإيصالها لمستوى	ك	٩٠	٩٩	٢٠٨	٢.٣٠	٠,٨١٥	١١
		٪	%٢٢.٧	%٢٤.٩	%٥٢.٤			
٥.	يسمح بنظام التعويض بإعادة المواد غير المكتسبة لوحدات التعليم	ك	٣٢	١٠٩	٢٥٦	٢.٥٦	٠,٦٣٩	٨
		٪	%٨.١	%٢٧.٥	%٦٤.٥			
٦.	إقامة ارتباط وثيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي.	ك	٣٣	٢٧	٣٣٧	٢.٧٧	٠,٥٨٩	٣
		٪	%٨.٣	%٦.٨	%٨٤.٩			
٧.	سد الفجوة بين المعرفة المكتسبة في المجال الجامعي ومتطلبات سوق	ك	٣٢	٩	٣٥٦	٢.٨٢	٠,٥٥٩	٢
		٪	%٨.١	%٢.٣	%٨٩.٧			
٨.	تحسين جودة التعليم العالي.	ك	٣٢	٢	٣٦٣	٢.٨٣	٠.٥٤٨	١
		٪	%٨.١	%٠.٥	%٩١.٤			
٩.	تطوير التدريب الأكاديمي مهنيًّا.	ك	٦٤	١٠	٣٢٣	٢.٦٥	٠.٧٤٢	٩
		٪	%١٦.١	%٢.٥	%٨١.٤			

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			غير موافق	إلى حد ما	موافق			
١٠.	ترسيخ قواعد تحقق الاستقلالية الذاتية والمسؤولية البيداغوجية للمؤسسات الجامعية	ك	٣٢	٥٩	٣٠٦	٢.٦٩	٠.٦١٣	٥
		٪	%٨.١	%١٤.٩	%٧٧.١			
١١.	تنمية القدرات بأشكالها المعرفيَّة والسلوكيَّة للطلاب وتمكينهم من الاستجابة إلى مختلف التطورات من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.	ك	٣٣	٢٥	٣٣٩	٢.٧٧	٠.٥٨٦	٣
		٪	%٨.٣	%٦,٣	%٨٥.٤			
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور		٢.٦٥٩					

تمَّ حساب التكرارات والوزن النسبي لكلِّ عبارة والنسب المئوية وجاءت نتائج العبارات كما هي مبينة بالجدول السابق؛ حيث يتضح من جدول (٧) أن متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الأول الخاص فلسفة وأهداف نظام LMD بلغت (٢.٦٥٩) بدرجة أهمية (موافق)، وتراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور بين (٢.٨٣) و(٢,٣٠)، في إطار الموافقة الكبيرة ما عدا رقم (٤) بالموافقة إلى حد ما، كما يتضح أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأعلى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٨) الخاصة بتحسين جودة التعليم العالي بتقدير رقمي (٢.٨٣)؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى؛ نظرًا لأهميتها ويمكن تفسير ذلك كون التعليم العالي هو أساس تقدم المجتمعات وبنائها سواء بشريًّا أو اجتماعيًّا وحاجة المجتمع إلى تطويره وتحسينه كحاجة المجتمع إلى طعام أو شراب؛ حيث إنَّ مجتمع بلا تحسين أو تطوير مجتمع ميت لا محالة، وأن كل تقدم ورقي في جودة التعليم تساعد على رقي وتقدم المجتمع، وجاءت العبارة رقم (٧) الخاصة بسد الفجوة بين المعرفة المكتسبة في المجال الجامعي ومتطلبات سوق العمل بتقدير رقمي (٢,٨٢) في المرتبة الثانية من عبارات المحور، ويُعد هذا هو الترتيب المنطقي لها بعد تحسين جودة التعليم العالي، فالتحسين والتطوير لجودة التعليم دون ربطه بسوق العمل يُعد هذا من أساليب الهدر التعليمي، ولطالما وجدت الفجوة بين المعارف

المكتسبة وبين متطلبات سوق العمل ظل التعليم العالي يسير في ضرب من ضروب الخيال بعيدًا عن الواقع التطبيقي، كما أن ربط المعرفة بمتطلبات سوق العمل هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المجتمعات لتحقيقه من خلال أنظمة المجتمع ويُعد نظام LMD أكثر الأنظمة التي تهتم بترجمة حاجات الشركات التي تهدف تحقيق المنافسة في سوق العمل وهذا ما أكدته دراسة (سوالمي، ٢٠١٥، ٥٢).

كما جاءت العبارة رقم (٦) الخاصة إقامة ارتباط وثيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي ورقم (١١) الخاصة بتنمية القدرات بأشكالها المعرفيَّة والسلوكيَّة للطلاب وتمكينهم من الاستجابة إلى مختلف التطورات من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى بتقدير رقمي (٢,٧٧)؛ حيث جاء كلاهما في الترتيب الثالث من حيث الموافقة الكبيرة، ويفسر ذلك مدى حرص أعضاء هيئة التدريس على أهمية ربط قدرات الطلاب وتنميتهم بالمجتمع واحتياجات سوق العمل، ومدى حرصهم على أهمية مسايرة التطورات الحديثة التي طرأت على المجتمعات والتي أصبحت ضرورة حتمية في ظل النمو المعرفي المتزايد.

كما يتضح أيضًا من جدول (٧) أن أقل العبارات أهمية عن نظيراتها من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأدنى من عبارات المحور رغم وقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة هي العبارة رقم (٤) الخاصة بالمقروئية: والتي هي رفع مستوى المقروئية للشهادات وإيصالها لمستوى عالمي بتقدير رقمي (٢,٣٠)، والعبارة رقم (١) الخاصة بالحركية: تسهيل إمكانية الحركية البشريَّة في الفضاء العالمي بتقدير رقمي (٢.٥٣)؛ حيث وقعتا في الترتيب الأول والثاني من عبارات المحور ويفسر ذلك أهمية تحرير المتكون من قيود الزمان والمكان، وذلك بجعل الشهادات موحدة عالميًّا؛ وبالتالي تسهيل الاعتراف بها محليًّا ودوليًّا وهو ما يُميز نظام LMD عن الأنظمة القديمة في تحقيق التقارب مع الاتحاد الأوروبي والتفتح على العالمية، وهو ما أشارت إليه دراسة (سوالمي، ٢٠١٥، ٥٢) كما أن الحركية للطلبة أو الأساتذة أو الباحثين أو العمال الإداريين يعمل على تقديم التسهيلات التي يقدمها الفضاء العالمي للتعليم العالي المبنية على مبادئ الديمقراطية، وذلك كما ذكرت دراسة (نصراوي، ٢٠١٢، ٢٥).

كما جاءت العبارة رقم (٩) الخاصة بتطوير التدريب الأكاديمي مهنيًّا بتقدير رقمي (٢.٦٥)، مع وقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويفسر ذلك أهمية التدريب التطبيقي والمهني

وشمولية مجالات التعليم، وعدم الاهتمام بالجانب المعرفي وفقط، إلى جانب الاهتمام بالجانب المهني التطبيقي أثناء تطوير التدريب الأكاديمي والذي يعمل على تقليل حجم البطالة وزيادة مجالات العمل التخصصي، وفتح مجالات أخرى للأجيال اللاحقة.

النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور الثاني الخاص عمليات نظام LMD "ليسانس– ماستر– دكتوراه"، وطرقه والتي يمكن استرجاع النتائج كما يلي:

جدول (٨)

يُوضح ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الثاني: عمليات نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" وطرقه حسب أوزانها النسبية، (ن= ٣٩٧)

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
1.	تقسيم التعليم العالي إلى مستويات ثلاث (ليسانس – ماستر- دكتوراه).	ك	٤٠	٥٩	٢٩٨	٢.٦٥	٠.٦٥٦	٥
		٪	%١٠.١	%١٤.٩	%٧٥.١			
2.	تقسيم السنة الدراسية إلى مسارات تعليميَّة (مسالك تكوين).	ك	٤١	٧٦	٢٨٠	٢.٦٠	٠.٦٦٩	٦
		٪	%١٠.٣	%١٩.١	%٧٠.٥			
3.	تتنوع المسارات إلى أحادي التخصص وثنائي التخصص ومتعدد التخصصات.	ك	٧٥	٤٢	٢٨٠	٢.٥٢	٠.٧٩٣	١٠
		٪	%١٨.٩	%١٠.٦	%٧٠.٥			
4.	يعتمد على نظام الوحدات المكتسبة في حساب نواتج التعلم والعبء الدراسي.	ك	٣٢	٦٠	٣٠٥	٢.٦٩	٠.٦١٤	٤
		٪	%٨.١	%١٥.١	%٧٦.٨			
5.	يقسم الوحدات إلى أساسية، ومنجية، واستكشافية، وأفقية.	ك	٣٣	٥١	٣١٣	٢.٧١	٠.٦١٢	٣
		٪	%٨.٣	%١٢.٨	%٧٨.٨			
6.	يعادل كل سداسي ١٤ أسبوعًا.	ك	٣٣	١٠٦	٢٥٨	٢.٥٧	٠.٦٤٣	٨
		٪	%٨.٣	%٢٦.٧	%٦٥			
7.	يقوم التدريس على التفاعل بين المعلِم والمتعلم.	ك	٣٢	١١	٣٥٤	٢.٨١	٠.٥٦١	١
		٪	%٨.١	%٢.٨	%٨٩.٢			
8.	يستخدم طريقة الحوار والمناقشة كعملية أساسية للتدريس.	ك	٣٢	٢٧	٣٣٨	٢.٧٧	٠.٥٨٢	٢
		٪	%٨.١	%٦.٨	%٨٥.١			
9.	يقسم الطلاب إلى أفواج لأعمال تطبيقية وأعمال موجهة.	ك	٦٥	٥٨	٢٧٤	٢.٥٣	٠.٧٦٠	٩

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
		٪	%١٦.٤	%١٤.٦	%٦٩			
10.	يعتمد على نظام الوصاية والذي يسهل الاندماج المهني والجامعي.	ك	٥٦	٥٣	٢٨٨	٢.٥٨	٠.٧٢٥	٧
		٪	%١٤.١	%١٣.٤	%٧٢.٥			
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور		٢,٦٤٢					

تمَّ حساب التكرارات والوزن النسبي لكلِّ عبارة والنسب المئوية وجاءت نتائج العبارات كما هو مبين بالجدول السابق؛ حيث يتضح من جدول (٨) أن متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الخاص بعمليات النظام وطرقه بلغت (٢.٦٤٢) بدرجة أهمية (موافق)، وتراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور بين (٢.٨١) و(٢,٥٢)، في إطار الموافقة الكبيرة، كما أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأعلى من عبارات المحور هي العبارة رقم (١٨) الخاصة بأن يقوم التدريس على التفاعل بين المعلِّم والمتعلم بتقدير رقمي (٢.٨١)؛ حيث وقعت في الترتيب الأول من عبارات المحور؛ ويفسر ذلك أهمية التفاعل بين المعلِّم والمتعلم والبُعد عن الطرق التقليدية التي تجعل الطالب مُتلقيًا فقط والمعلم مُلقنًا، كما أن التفاعل يجعل الطالب يقوم بعملية العصف الذهني، وجاءت العبارة رقم (١٩) الخاصة باستخدام طريقة الحوار والمناقشة كعملية أساسية للتدريس بتقدير رقمي (٢,٧٧) حيث جاءت في الترتيب الثاني من عبارات المحور ووقعت في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويفسر ذلك أهمية جعل الطالب هو محور العلميَّة التعليمة والركيزة الأساسيَّة، وأن يصبح الأستاذ موجهًا ممَّا يساعد على تحفيز الطالب على المطالعة والبحث والتمكن من اللغة وهو ما أكدته دراسة (داود، ٢٠١٤م، ٤٣)، وجاءت العبارة رقم (١٦) الخاصة بتقسيم الوحدات إلى أساسية، واستكشافية، وأفقية. بتقدير رقمي (٢,٧١) في الترتيب الثالث من عبارات المحور، ووقعت في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويفسر ذلك أهمية الوحدات الأساسيَّة للنظام؛ حيث تُعد مجموعة من المقاييس والمواد والأنشطة المنسجمة في اختصاص معين من أجل اكتساب كفاءة معرفية، وتوسيع الآفاق المعرفيَّة للطالب، وهو ما أكدته دراسة (بو جلال، ٢٠١٦، ٤٢)، وأن كل وحدة من الوحدات مرفقة بمعدل عام ورصيد يؤكد معدل الوحدة التعليميَّة فيما إذا اكتسبت الوحدة أم لا، وهو ما يُميز هذا النظام.

كما يتضح أيضًا من جدول (٨) أن أقل العبارات أهمية عن نظيراتها من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأدنى من عبارات المحور هي العبارة رقم (١٤) الخاصة بتنوع المسارات إلى أحادي التخصص وثنائي التخصص ومتعدد التخصصات بتقدير رقمي (٢,٥٢)؛ ويفسر ذلك شمولية النظام وتعدد اختصاصاته إلى جانب تكاملية النظام حيث دمج التخصصات داخل المسار الواحد يؤكد تنوع المعرفة والمهارات وهو ما يعطي نظام LMD أهمية عن غيره من الأنظمة المختلفة والتي ترتكز على تخصص دون غيره، وجاءت العبارة رقم (٢٠) الخاصة بتقسيم الطلاب إلى أفواج لأعمال تطبيقية وأعمال موجهة بتقدير رقمي (٢.٥٣)؛ حيث تتيح الفرصة أمام جميع الطلاب لفهم أفضل المعارف النظريَّة إلى جانب محاولة تجسيدها على الواقع في شكل ممارسات كما أوصت بدلك دراسة (بو ضياف، ٢٠١٩، ٢٨٧)، فالجامعة تُعد هي المسؤولة عن إثارة الوعي الأصيل والصادق نحو مشكلات الواقع، كما جاءت العبارة رقم (١٧) الخاصة بأن يعادل كل سداسي ١٤ أسبوعًا بتقدير رقمي (٢.٥٧)، مع وقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة، ويُعد ذلك مدة مناسبة لاكتساب المبادئ الأساسيَّة للمواد المعنية بالشهادة، إلى جانب أهمية الاستفادة من العام الدراسي بأكمله.

النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بالتقويم والشهادات بنظام LMD والتي يمكن استرجاع النتائج كما يلي:

جدول (٩)

يُوضح ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الثالث: التقويم والشهادات بنظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" حسب أوزانها النسبية، (ن= ٣٩٧)

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
	يخصص لكلِّ مقرر عدد محدد من الأرصدة وفقًا للعدد الإجمالي.	ك	٣٢	٧٥	٢٩٠	٢.٦٥	٠.٦٢٤	٣
		٪	%٨.١	%١٨.٩	%٧٣			
٢.	يعادل الرصيد ٢٠ ساعة مقسمة بين الحضور الشخصي والجهد الشخصي.	ك	٣٢	١١٥	٢٥٠	٢.٥٥	٠.٦٤٠	٨
		٪	%٨.١	%٢٩	%٦٣			
٣.	يكلل النجاح بحصوله على نقطة تكاملية تساوي أو تفوق	ك	٣٢	٧٥	٢٩٠	٢.٦٥	٠.٦٢٤	٣
		٪	%٨.١	%١٨.٩	%٧٣			
٤.	يتمّ الحصول على الليسانس بعد تحصل ١٨٠ وحدة.	ك	٣٢	٩٨	٢٦٧	٢.٥٩	٠.٦٣٥	٦
		٪	%٨.١	%٢٤.٧	٦٧.٣ %			
٥.	يتمّ الحصول على الماستر بعد تحصل ١٢٠ وحدة.	ك	٣٢	١١٣	٢٥٢	٢.٥٥	٠.٦٤٠	٨
		٪	%٨.١	%٢٨.٥	٦٣.٥ %			
٦.	يستخدم طريقة المراقبة المستمرة والامتحان النهائي	ك	٣٢	٢٧	٣٣٨	٢.٧٧	٠.٥٨٢	١
		٪	%٨.١	%٦.٨	٨٥.١ %			
٧.	يعتمد على التقييم التكويني والتمهيدي، والتشخيصي، والقياسي،	ك	٦٥	٢٦	٣٠٦	٢.٦١	٠.٧٥٣	٥
		٪	%١٦.٤	%٦.٥	٧٧.١ %			
٨.	يرتكز على التقييم الذاتي وتقييم الأداء	ك	٦٤	٤١	٢٩٢	٢.٥٧	٠.٧٥٤	٧

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبى
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
	وتقييم الكفاءات	٪	%١٦.١	%١٠.٣	٧٣.٦ %			
٩.	يهدف التقويم معرفة التقدم الذي أحرزته المؤسسة، ومعرفة قدرات ومستويات كل	ك	٣٢	٥٧	٣٠٨	٢.٧٠	٠.٦١٢	٢
		٪	%٨.١	%١٤.٤	٧٧.٦ %			
١٠	تقويم المعلِم يتمّ من خلال مستوى الطالب وقدراته ومدى معارفه.	ك	٤١	١٠٠	٢٥٦	٢.٥٤	٠.٦٧٥	١٠
		٪	%١٠.٣	%٢٥.٢	٦٤.٥ %			
متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور	٢.٦١٨							

تمَّ حساب التكرارات والوزن النسبي لكلِّ عبارة والنسب المئوية وجاءت نتائج العبارات كما هو مبين بالجدول السابق؛ حيث يتضح من جدول (٩) أن متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الخاص بالتقويم والشهادات بنظام LMD بلغت (٢.٦١٨) بدرجة أهمية (موافق)، وتراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور بين (٢.٧٧) و(٢,٥٤)، في إطار الموافقة الكبيرة، كما أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأعلى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٢٧) باستخدام طريقة المراقبة المستمرة والامتحان النهائي في كلِّ مادة بتقدير رقمي (٢.٧٧)؛ حيث جمع بين المراقبة المستمرة والامتحان للسداسيات بما يعادل ٧٠% للامتحان و ٣٠% للمراقبة المستمرة، وجاءت العبارة رقم (٣٠) الخاصة بأن يهدف التقويم معرفة التقدم الذي أحرزته المؤسسة، ومعرفة قدرات ومستويات كل طالب بتقدير رقمي (٢,٧٠)؛ وهو ما يساعد المؤسسة على تحقيق التغذية الراجعة والتي تعمل بشكل كبير على معرفة مدى تقدم الطلاب وإنجازهم؛ وبالتالي يعود على مستوياتهم وقدراتهم.

كما يتضح أيضًا من جدول (٩) أن أقل العبارات أهمية عن نظيراتها من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأدنى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٣١) الخاصة بتقويم المعلِم يتمّ من خلال مستوى الطالب وقدراته ومدى معارفه، بتقدير رقمي (٢,٥٤) وهو ما أكدنه دراسة (حمزة، ٢٠١٨، ٥٧) في أهمية التركيز

على تقويم أداء المتعلم والتوجه نحو الكشف عن ما لديه من قدرات معرفية أدائية يبرهن من خلالها على اكتسابه للمعرفة أو المهارة وهذا ما يحقق البُعد الأسمى للعملية التعليميَّة وهو تعلم لتعمل وليس تعلم لتعلم، كما أن تقويم الطلاب من خلال تقدم المؤسسة قد يعتريه بعض من اللاموضوعية؛ لأنه قد يكون إمكانات ومؤهلات المؤسسة تمنحها تقديرًا أعلى ممَّا تستحقه مقارنة بمدى الإنتاج الطلابي منها، وجاءت العبارة رقم (٢٣) الخاصة يعادل الرصيد ٢٠ ساعة مقسمة بين الحضور الشخصي والجهد الشخصي بتقدير رقمي (٢.٥٥) مع وقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويفسر ذلك أهمية تقسيم ساعات الدراسة إلى جانب الاهتمام بالحضور الشخصي دون إهمال الجهد الشخصي، كما نرى في أغلب نظم التعليم من جعل الحضور الشخصي هو المقياس الأكبر في إنجاز الطلاب.

النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور الرابع الخاص بمميزات نظام LMD " ليسانس، ماستر، دكتوراه" والتي يمكن استرجاع النتائج كما يلي:

جدول (١٠)

يوضح ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الرابع: مميزات نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" وطرقه حسب أوزانها النسبية، (ن= ٣٩٧)

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
١.	رفع مستوى جودة الخريج في عصر التنافسية.	ك	٣٢	٥٠	٣١٥	٢.٧١	٠.٦٠٦	٣
		٪	%٨.١	%١٢.٦	%٧٩.٣			
٢.	اعتماد التكوين ذي النظرة الشاملة والتكاملية.	ك	٤٠	١٧	٣٤٠	٢.٧٦	٠.٦٢٢	١
		٪	%١٠.١	%٤.٣	%٨٥.٦			
٣.	إعداد تكوين متعدد التخصصات يسمح بالكيف ومتطلبات سوق العمل	ك	٤٠	٣٤	٣٢٣	٢.٧١	٠.٦٣٨	٣
		٪	%١٠.١	%٨.٦	%٨١.٤			
٤.	جعل التعليم قادرًا على مواجهة التحديات ومسايرة التطورات.	ك	٣٢	٥٩	٣٠٦	٢.٦٩	٠.٦١٣	٦
		٪	%٨.١	%١٤.٩	%٧٧.١			
٥.	محاولة التخلص من مشكلات الأنظمة القديمة.	ك	٦٤	٧٥	٢٥٨	٢.٤٩	٠.٧٥٧	١١
		٪	%١٦.١	%١٨.٩	%٦٥			
٦.	مرونة النظام وشمولية	ك	٣٢	٤٢	٣٩٧	٢.٧٣	٠.٥٩٨	٢

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
	أساليب التقويم.	٪	%٨.١	%١٠.٦	%٨١.٤			
٧.	تعديل هيكل التنظيم طبقًا لمعايير الحداثة والفاعلية.	ك	٣٢	٥١	٣١٤	٢.٧١	٠.٦٠٧	٣
		٪	%٨.١	%١٢.٨	%٧٩.١			
٨.	تدعيم العمل التعاوني ليصبح البحث العلمي أكثر فاعلية.	ك	٣٢	٨٣	٢٨٢	٢.٦٣	٠.٦٢٩	٨
		٪	%٨.١	%٢٠.٩	%٧١			
٩.	إشراك الطلاب في تكوين أنفسهم ودفعهم نحو البحث والتنقيب.	ك	٣٢	٩١	٢٧٤	٢.٦١	٠.٦٣٣	٩
		٪	%٨.١	%٢٢.٩	%٦٩			
١٠.	تقديم شهادات معترف بها دوليًا.	ك	٦٤	٤٢	٢٩١	٢.٥٧	٠.٧٥٤	١٠
		٪	%١٦.١	%١٠.٦	%٧٣.٣			
١١.	يهتم بجوانب نمو المتعلم وإمكاناته وقدراته المتنوعة.	ك	٣٢	٦٦	٢٩٩	٢.٦٧	٠.٦١٨	٧
		٪	%٨.١	%١٦.٦	%٧٥.٣			
١٢.	يُقلل من الرسوب والتعثر في الدراسة.	ك	٧٢	٦٠	٢٦٥	٢.٤٩	٠.٧٨٤	١١
		٪	%١٨.١	%١٥.١	%٦٦.٨			
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور		٢,٦٤٧					

تمَّ حساب التكرارات والوزن النسبي لكلِّ عبارة والنسب المئوية وجاءت نتائج العبارات كما هو مبين بالجدول السابق؛ حيث يتضح من جدول (١٠) أن متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الخاص بمميزات نظام LMD بلغت (٢.٦٤٧) بدرجة أهمية (موافق)، وتراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور بين (٢.٧٦) و(٢,٤٩)، في إطار الموافقة الكبيرة، كما أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأعلى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٣٣) الخاصة اعتماد التكوين ذي النظرة الشاملة والتكاملية بتقدير رقمي (٢,٧٦)؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى؛ ويفسر ذلك

أهمية التوجه نحو ضرورة اعتماد تكوين عام يعتمد على نظرة شاملة وتكاملية شاملة تتضمن ما ينبغي أن يعرفه الفرد كالفلسفة والأخلاق والآداب والمنطق، كما ينبغي أن يشتمل على دروس في العلوم الاجتماعيَّة والتقنية بهدف: كيف نتعلم النقد والتحليل الذكي؟ والتعرف على قواعد الحياة الاجتماعيَّة، وهذا ما أكدته دراسة (بو عيسى، ٢٠١٩م، ١٤٦)، وجاءت العبارة رقم (٣٧) الخاصة بمرونة النظام وشمولية أساليب التقويم بتقدير رقمي (٢,٧٣)؛ حيث وقعت في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويمكن تفسير ذلك من خلال أهمية مرونة النظام وتعدد اختصاصاته وشمولية أساليبه جعل الطلبة أكثر تجاوبًا معه وتحصيلًا، وانعكس ذلك في ارتفاع مستويات التحصيل ونسب النجاح وهو ما أكدته أيضًا دراسة (الصالحي، ٢٠٠٧، ٧٨٣)؛ الأمر الذي يؤكد أهمية التوجه نحو هذا النظام وإعادة النظر في بنى التعليم العالي، كما جاءت العبارة رقم (٣٤) الخاصة بإعداد تكوين متعدد التخصصات يسمح بالكيف ومتطلبات سوق العمل بتقدير رقمي (٢,٧١)؛ حيث جاءت في نطاق الأهمية الكبيرة؛ حيث سعت إلى تحقيق البرامج التكوينية لأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي، وإتاحة تغيير مسارات التكوين بحيث أصبح مسارًا أكاديميًّا ومسارًا مهنيًّا توازيًا مع متطلبات المجتمع وعالم الشغل، وتشجيع المنافسة بين الجامعات وتشجيع العمل الفردي وهذا ما أكدته دراسة (بلواهري، ٢٠١٣، ٣٩)

كما يتضح أيضًا من جدول (١٠) أن أقل العبارات أهمية عن نظيراتها من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأدنى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٣٦) الخاصة بمحاولة التخلص من مشكلات الأنظمة القديمة بتقدير رقمي (٢.٤٩)؛ حيث وقعت في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويفسر ذلك أهمية تخطي نواحي النقص، والرغبة في معالجة المشاكل التي يُعاني منها الأنظمة القديمة، وجاءت العبارة (٤٣) الخاصة بأنَّ نظام lmd يُقلل من الرسوب والتعثر في الدراسة بتقدير رقمي (٢,٤٩) في الترتيب الثاني؛ ويعني ذلك أن نظام LMD يتيح للطالب الذي يرسب في مقرر دراسي معين أن يصعد في السداسي الذي يليه دون أن يعيد عامًا دراسيًّا كاملًا؛ ممَّا يُقلل من الهدر التربوي؛ حيث يعتمد على عدد من الأرصدة حتَّى يصل للمرحلة النهائية وهي التخرج؛ ويرجع ذلك إلى حرص أعضاء هيئة التدريس على مستقبل الطالب، كما جاءت العبارة رقم (٤١) الخاصة بتقديم شهادات معترف بها دوليًّا بتقدير رقمي (٢.٥٧) مع وقوعها في نطاق الأهمية

الكبيرة، ويُعد هذا ترتيبًا منطقيًّا حيث يؤدي التكوين الاحترافي الشامل والمتكامل كما في العبارة (٣٣) هو السبيل إلى الحصول على الاعتراف بالشهادات كما أكدت دراسة (بو عيسى، ٢٠١٩م، ٣٤).

النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور الخامس الخاص بسلبيات نظام LMD " ليسانس، ماستر، دكتوراه" والتي يمكن استرجاع النتائج كما يلي:

جدول (١١)

يُوضح ترتيب العبارات الخاصة بالمحور الخامس: سلبيات نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" حسب أوزانها النسبية، (ن= ٣٩٧)

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
١٠.	قلة معرفة عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب بنظام LMD.	ك	٣٢	٧٤	٢٩١	٢.٦٥	٠.٦٢٤	١
		٪	%٨.١	%١٨.٦	%٧٣.٣			
١٠.	عدم توافر الإمكانات المادية والبشريَّة التي يتطلبها النظام لضمان فاعليته	ك	٣٢	٨٩	٢٧٦	٢.٦١	٠.٦٣٢	٢
		٪	%٨.١	%٢٢.٤	%٦٩.٥			
١٤.	افتقار الجامعة إلى مخابر البحث والكتب المواكبة للتطور في ميدان التعليم.	ك	٧٢	١٠٧	٢١٨	٢.٣٧	٠.٧٧٢	٥
		٪	%١٨.١	%٢٧	%٥٤.٩			
١٣.	عملية التقييم أكبر من عملية التدريس.	ك	٦٥	١٣٣	١٩٩	٢.٣٤	٠.٧٤٣	٦
		٪	%١٦.٤	%٣٣.٥	%٥٠.١			
١٢.	صعوبة التنسيق بين الجامعات لإتمام عملية التحويل بالمسارات.	ك	٦٤	٨٣	٢٥٠	٢.٤٧	٠.٧٥٧	٤
		٪	%١٦.١	%٢٠.٩	%٦٣			
١٤.	وجود بعض المجالات لا يغطيها نظام LMD.	ك	٤٠	٨٥	٢٧٢	٢.٥٨	٠.٦٦٧	٣
		٪	%١٠.١	%٢١.٤	%٦٨.٥			
متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور			٢,٥٠٤					

تمَّ حساب التكرارات والوزن النسبي لكلِّ عبارة والنسب المئوية وجاءت نتائج العبارات كما هو مبين بالجدول السابق؛ حيث يتضح من جدول (١١) أن متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الخاص سلبيات نظام LMD بلغت (٢.٥٠٤) بدرجة أهمية (موافق)، وتراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور بين (٢.٦٥) و(٢,٣٤)، في إطار الموافقة الكبيرة؛ ممَّا يؤكد أهمية معالجة تلك السلبيات أو العمل على وضع حلول لها قدر المستطاع، كما أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأعلى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٤٤) الخاصة بقلة معرفة عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب بنظام LMD بتقدير رقمي (٢.٦٥)؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى؛ نظرًا لأهمية إلمام أعضاء هيئة التدريس بنظام LMD وحتى يكونوا على دراية بما يتطلبه النظام، ويؤكِّد ذلك أهمية تقديم النشرات والكتب والدورات التي تعرف النظام لما لها من أهمية كبيرة في توجيه الطلاب نحو النظام التعليمي بشكل صحيح وفعَّال، ويتفق ذلك مع ما أكدته دراسة (عبد الله، ٢٠٢٢، ١٥٩)، كما أن جهل الطلاب وتخوفهم من هذا النظام الجديد يؤدي إلى نقص الإنتاجية وانخفاض مستوى تعليم الطلاب، كما جاءت العبارة رقم (٤٥) الخاصة بعدم توافر الإمكانات الماديَّة والبشريَّة التي يتطلبها النظام لضمان فاعليته بتقدير رقمي (٢,٦١)؛ حيث وقعت في المرتبة الثانية؛ نظرًا لأهمية توافر الإمكانات سواء الماديَّة أو البشريَّة؛ ولأن عدم توافرها يجعل الطالب لا يستفيد من النظام بشكل كامل ويعمل على إهدار الوقت والجهد وذلك كما أكدت دراسة (أحمد، ٢٠١٥، ٢٢٩).

كما يتضح أيضًا من جدول (١١) أن أقل العبارات أهمية عن نظيراتها من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأدنى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٤٧) الخاصة بأنَّ عملية التقييم أكبر من عملية التدريس بتقدير رقمي (٢,٣٤) ووقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويفسر ذلك أهمية عملية التقويم وضرورة الاهتمام بها إلا أن قلة معرفة وإلمام أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالنظام جعل عملية التدريس أضعف من عملية التقويم؛ حيث إنَّ التقويم ليس آلة لإنتاج العلامات بل تجاوز الزمن فهو يهدف إلى أبعد من ذلك؛ حيث يكشف عن نواحي الضعف والقوة في أداء المتعلمين والبحث عن أسباب الضعف وعلاجه؛ وبالتالي يفترض الاهتمام بعملية التدريس بما يتوافق مع نظام التقويم ويتوافق ذلك مع دراسة (حمزة، ٢٠١٨، ٥٧)، كما وقعت العبارة رقم

(٤٦) الخاصة بافتقار الجامعة إلى مخابر البحث والكتب المواكبة للتطور في ميدان التعليم بتقدير رقمي (٢.٣٧) في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ممَّا يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في ميدان التعليم؛ وذلك لأنَّ مجالات البحث تسهل عملية تبادل المعلومات وسرعة في الحصول على المعلومات وتعمل على تقريب المسافات والتواصل بين مختلف المخابر البحثية في مختلف بقاع العالم، وهو ما يؤكد أهمية وجود مخابر بحثية لمواكبة التطور والخروج من الجمود الفكري وعدم الاكتفاء بما توصل إلينا، ويُعد وقوع العبارة في نطاق الموافقة الكبيرة يؤكد ملامسة أعضاء هيئة التدريس للواقع الذي يؤكد افتقار الجامعة لمخابر البحث يُعد من صعوبات تطوير التعليم في جميع أنظمته التعليميَّة.

النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور السادس الخاص بمتطلبات تطبيق نظام LMD " ليسانس، ماستر، دكتوراه" والتي يمكن استرجاع النتائج كما يلي:

جدول (١٢)

يُوضح ترتيب العبارات الخاصة بالمحور السادس: متطلبات تطبيق نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" حسب أوزانها النسبية، (ن= ٣٩٧)

م	العبـــــارة		درجة الأهمية			الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الوزن النسبي
			قليلة	متوسطة	كبيرة			
١.	التمهيد لتطبيق نظام LMD والتوعية بأهميته.	ك	٣٢	٥٩	٣٠٦	٢.٦٩	٠.٦١٣	٤
		٪	%٨.١	١٤.٩	%٧٧.١			
٢.	عقد دورات تدريبية دائمة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة.	ك	٣٢	٧٤	٢٩١	٢.٦٥	٠.٦٢٥	٥
		٪	%٨.١	١٨.٦ %	%٧٣.٣			
٣.	دعم القاعات والحجرات الدراسية بالتقنيات والوسائل المناسبة لتطبيق النظام	ك	٣٢	٢٦	٣٣٩	٢.٧٧	٠.٥٨١	١
		٪	%٨.١	%٦.٥	%٨٥.٤			
٤.	ضرورة توفير تقنيات حديثة بما يتطلبه النظام.	ك	٣٢	٥٧	٣٠٨	٢.٧٠	٠.٦١٢	٢
		٪	%٨.١	١٤.٤	%٧٧.٦			
٥.	تحديث ما يمكن تحديثه في اللوائح والقوانين بما يوافق	ك	٣٢	٧٤	٢٩١	٢.٦٥	٠.٦٢٤	٥
		٪	%٨.١	١٨.٦	%٧٣.٣			
٦.	توفير الخدمات العلميَّة والتعليميَّة على نحو يناسب عدد الطلاب المتزايد	ك	٣٢	٥٧	٣٠٨	٢.٧٠	٠.٦١٣	٢
		٪	%٨.١	١٤.٤ %	%٧٧.٦			
٧.	تواجد أستاذ وصي على المعرفة والكفاءة وضمان	ك	٦٤	٦٧	٢٦٦	٢.٥١	٠.٧٥٧	٧
		٪	١٦.١	١٦.٩	%٦٧			
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور		٢,٦٦٦					

تمَّ حساب التكرارات والوزن النسبي لكلِّ عبارة والنسب المئوية وجاءت نتائج العبارات كما هو مبين بالجدول السابق؛ حيث يتضح من جدول (١٢) أن متوسط استجابات أفراد العينة على المحور الخاص بمتطلبات تطبيق نظام LMD بلغت (٢.٦٦٦) بدرجة أهمية (موافق)، وتراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور بين (٢.٧٧) و(٢,٥٧)، في إطار الموافقة الكبيرة، كما أن أكثر العبارات أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأعلى من عبارات المحور هي العبارة رقم (٥٢) الخاصة بدعم القاعات والحجرات الدراسية بالتقنيات والوسائل المناسبة لتطبيق النظام بتقدير رقمي (٢.٧٧)؛ ويدل ذلك على ضرورة توفير كثير من الإمكانات المادية من منشآت وقاعات ومرافق تعليميَّة، وأجهزة ووسائل وتجهيزات؛ ممَّا يُعد دعامة أساسية لأي نظام تعليمي، ويكون بقدر توافرها على قدر نجاحها وربما ما يلمسه أعضاء هيئة التدريس من مشكلات خاصة بالمباني والتجهيزات والمكتبات لممارسة العملية التعليميَّة كان الدافع وراء استجابات أعضاء هيئة التدريس بالموافقة بدرجة كبيرة وجعلها تحتل المرتبة الأولى، كما جاءت العبارة رقم (٥٣) الخاصة بضرورة توفير تقنيات حديثة بما يتطلبه النظام بتقدير رقمي (٢,٧٠)، في المرتبة الثانية ووقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة؛ وذلك لأنَّ التقنيات الحديثة تعمل على تحسين العملية التعليميَّة من خلال تفعيل دور المشاركة بين المعلِّم والمتعلم باستخدام التقنيات المتعددة، وتنويع الخبرات المقدمة للطالب، وتنويع أساليب التعليم ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين؛ ممَّا جعله مطلبًا ضروريًّا داخل النظام التعليمي والذي جعل أعضاء هيئة التدريس يؤكدون توفيره.

كما يتضح أيضًا من جدول (١٢) أن أقل العبارات أهمية عن نظيراتها من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي والواقعة في الإرباعي الأدنى من عبارات المحور رغم وقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة هي العبارة رقم (٥٦) الخاصة بتواجد أستاذ وصي على المعرفة والكفاءة وضمان فعالية وجودة التكوين، بتقدير رقمي (٢,٥١)؛ وذلك لأنَّ نظام الوصاية يهدف تمكين الطالب من الاندماج في الحياة الجامعية، وتحسين نوعية تكوينه بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته ومرافقته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي؛ حيث يقدم الأستاذ الوصي إجابات مناسبة عن كل التساؤلات التي توجه الطالب في مساره التعليمي أو التكويني، وهذا ما أكدته دراسة (أحمد،

٢٠١٤، ٢٥٨)، كما جاءت العبارة رقم (٥١) الخاصة بعقد دورات تدريبية دائمة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة بتقدير رقمي (٢.٦٥) مع وقوعها في نطاق الأهمية الكبيرة؛ ويعني ذلك أن تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس ركيزة أساسية في تطوير العملية التعليميَّة والدفع بمسيرتها إلى الإمام في ظل الانفجار المعرفي؛ ممَّا يؤكد أهمية إقامة دورات تدريبية في هذا النظام وهو ما أكدته دراسة (عبد الله، ٢٠٢٢، ١٤٩)؛ حيث يُعد الأستاذ الجامعي هو العنصر المنفذ للإصلاح التي تنتهجه الجامعة وأن تهيئته لمتطلبات التغيير يُعد ضرورة حتمية، وهذا ما أوصت به دراسة (نصراوي،٢٠١٢، ١٢٩).

خامساً: نتائج الدراسة

توصَّلت الدراسة النظريَّة والميدانية إلى العديد من النتائج، منها:

- أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD بالجامعات المصرية كانت إيجابية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم على الاستبانة مجملة (٢,٦٢٣).
- وجاءت اتجاهات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو المحور الأول الخاص بفلسفة وأهداف نظام LMD بدرجة أهمية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم (٢.٦٥٩).
- وجاءت اتجاهات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو المحور الثاني الخاص بعمليات نظام LMD وطرقه بدرجة أهمية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم (٢,٦٤٢).
- وجاءت اتجاهات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو المحور الثالث الخاص بالتقويم والشهادات بنظام LMD بدرجة أهمية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم (٢.٦١٨).
- وجاءت اتجاهات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو المحور الرابع الخاص بمميزات نظام LMD بدرجة أهمية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم (٢,٦٤٧).

- **وجاءت اتجاهات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو المحور الخامس الخاص سلبيات نظام LMD بدرجة أهمية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم (٢.٥٠٤).**
- **وجاءت اتجاهات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية نحو المحور السادس الخاص بمتطلبات تطبيق نظام LMD بدرجة أهمية (بالموافقة الكبيرة) حيث بلغت درجة استجاباتهم (٢.٦٦٦).**
- **نظام LMD يُعد بمثابة تغيير تنظيمي، يسعى إلى انسجام الجامعة مع سوق العمل، ولمعالجة مختلف الاختلالات التي يُعاني منها النظام الجامعي من حيث المضامين والأهداف التي لم تطبق متطلبات المجتمع وسوق العمل والاقتصاد.**
- **تمَّ إدخال إصلاح التعليم العالي باسم LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه"؛ حيث اتخذت اليونسكو مبادرة تميل إلى تنسيق أنظمة التعليم العالي في مناطق مختلفة في العالم، عقدت هذه المبادرة من قبل أربعة بلدان: فرنسا وإيطاليا، وألمانيا والمملكة المتحدة.**
- **إنَّ من أهم أهداف نظام LMD الحركية، والسيولة، والليونة، والمقروئية، ويعد من أهم مميزات النظام مقارنة بالأنظمة الأخرى.**
- **توثيق علاقة الجامعة بمؤسسات العمل لإعداد كفاءات تتماشى مع متطلبات سوق العمل، وإشراك قطاع التمهين والتشغيل في برامج التكوين والتشغيل.**
- **نظام الوصاية أحد الأنظمة الفرعية لنظام LMD وهو ضرورة ملحة تمكن الطالب من تحقيق التوافق النفسي والمهني وعالم الشغل.**
- **يهدف نظام LMD الحركية والليونة والسيولة والمقروئية كما يسمح بنظام التعويضات للوحدات المكتسبة، وتطوير التدريب الأكاديمي للطلاب، وتنمية القدرات بأشكالها المعرفيَّة والسلوكيَّة، كما يهدف بوجه عام تحسين جودة التعليم العالي.**
- **يقوم نظام LMD على التفاعل بين المعلِّم والتعلم وطريقة المناقشة والحوار كعملية أساسية للتدريس، وتقسيم الوحدات إلى أساسية واستكشافية وأفقية.**

- **كما يقوم النظام على تنوع المسارات إلى أحادي التخصص وثنائي التخصص ومتعدد التخصص، وتقسيم الطلاب إلى أفواج لأعمال تطبيقية وأخرى موجهة.**
- **يقوم التقويم على نظام LMD بنظام المراقبة المستمرة والامتحان، ويقوم على تقويم المعلِّم من خلال مستوى الطلاب وقدراتهم ومدى معارفهم.**
- **يتميز نظام LMD باعتماد التكوين ذي النظرة الشاملة والتكاملية، إلى جانب مرونة النظام وشمولية أساليب التقويم.**
- **نظام LMD يستلزم جملة من المتطلبات منها ما يخصُّ البشر ومنها ما يخصُّ القيادة الإدارة وأعضاء هيئة التدريس، وغيرها ما هو مادي يتمثل في التجهيزات والهياكل، كما يتطلب احتياجات أخرى تخصُّ محتوى المناهج الدراسية.**

من خلال العرض السابق لعرض نتائج الأداة وتفسيراتها يؤكد ذلك الاتجاه الإيجابي لأعضاء هيئة التدريس نحو تطبيق نظام LMD "ليسانس، ماستر، دكتوراه" بالجامعات المصرية، كما يؤكد مدى حرص أعضاء هيئة التدريس على أهمية ربط التعليم العالي بالتطورات التقنية والمعرفية والتي أصبحت ضرورة حتمية لمسايرتها، ومدى وعي أعضاء هيئة التدريس بضرورة السعي نحو معالجة المشكلات الموجودة داخل الأنظمة التعليمية والتي تكون سبباً رئيسياً في زيادة البطالة، وضرورة تنمية الطلاب معرفياً وسلوكياً بما يمكنه من مسايرة التقدم في المهن الجديدة أو المتطورة وبما ينتج خريج لديه القدرة على الإنتاج والعطاء في ظل مجتمع يسعى نحو التقدم والرقي.

كما تؤكد اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أهمية تطبيق نظام LMD بالجامعات المصرية والتي حصلت على درجة (الموافقة الكبيرة) على محاور الاستبانة وعباراتها ضرورة تحسين وضع التعليم في مصر على غرار الدول التي طبقت هذا النظام؛ حيث تحتل الدول التي طبقت هذا النظام المراتب الأولى في التعليم كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وفرنسا، إلى جانب ضرورة القيام بالعديد من البحوث المرتبطة بالأنظمة التعليميَّة التي تتبناها الدول المتقدمة والأكثر تنافسية في تحسين التعليم العالي، وحاجة الجامعات إلى إعادة النظر في أنظمتها الجامعية؛ من أجل تبني إصلاحات قادرة على جعل الجامعة مؤسسة فعَّالة في المجتمع، وضرورة الوقوف على أهم نقاط الضعف في أنظمته التعليم وبالأخص نظام LMD

ومحاولة معالجتها، وضرورة سعي الجامعات نحو تبني أنظمة تكاملية شاملة ترفع من كفاءة التعليم العالي، وتربط بين التعليم وسوق العمل، ويأمل الباحث أن يكون قد أجاب على أسئلة الدراسة، ويوصي بضرورة ووضع تصور مقترح لتطبيق نظام LMD بالجامعات المصرية.

المراجع:

أولاً/ المراجع العربية:

- أبو عمة، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠١٠م). النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا (ط١). مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي.
- أحمد، تريكي. (٢٠١٥م). نظام ل م د ومتطلبات سوق التشغيل بالجزائر. مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعيَّة، ١(١)، ٢٢٥–٢٣٦.
- أحمد، درويش. (٢٠١٤م). واقع نظام م د في الجامعة الجزائرية: دراسة تحليلية وصفية. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعيَّة، ٢(٤)، ٢٣٨–٢٦٤.
- الظالمي، محسن، الإمارة، أحمد والأسدي، أفنان. (٢٠١٠م). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤٣(٩٠)، ١٤٧–١٧١.
- بلواهري، فريد. (٢٠١٣). مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الأساتذة [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب جامعة سطيف.
- بو جلال، سعيد. (٢٠١٦م). دراسة مقارنة بين طلبة النظام الكلاسيكي ونظام ل م د في بعض المهارات الحياتية [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية العلوم الاجتماعيَّة جامعة الجزائر.
- بوزورين، نجوة. (٢٠١٤م). واقع نظام الشهادات (الأطوار): ليسانس ـ ماستر ـ دكتوراه في العالم الغربي.، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، ٢(٢)، ٢١٧–٢٤٣.
- بو ضياف، نوال. (٢٠١٩م). تقويم برنامج ماستر (أكاديمي/ مهني) في علم النفس بجامعة المسيلة من وجهة نظر الطلبة في ضوء نظام LMD. رابطة التربويين العرب، ١٠٧(١٠٧)، ٢٥٩–٢٨٠.
- التهامي، ضرضاوي. (٢٠٠٩م، مايو ٣١). نظام .LMD (إجازة، ماستر، دكتوراه) [بحث مقدم] . تجربة قسم الفلسفة. المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي لجامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب، ٢٢٧–٢٤٠.
- حمزة، زهية. (٢٠١٨م). متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل م د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعيَّة بجامعة مستغانم. دراسات في علوم التربية، ٣(١)، ٤٢–٦٠.
- حنفي، محمد ماهر. (٢٠١٣م) إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي. مجلة كلية التربية، (١٣)، ٢١٨–٢٦٤.

- داوود، نبيلة. (٢٠١٤م). الأداء البيداغوجي في نظام ل م د قسم اللغة والأدب العربي أنموذجًا [ماجستير غير منشورة] . كلية الآداب جامعة أكلي محند أولحاج..
- رجب، إسراء محمد. (٢٠٢٠م). واقع التعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة ومبررات التحول نحو الجامعة المنتجة، مجلة العلوم التربوية– كلية التربية بقنا. ٤٤(٤٤) ١٦–٣٤.
- زرقين، ياسمين، زروقي، مروان. (٢٠٢٢م). صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الجمهور الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة المسيلة [رسالة ماجستير غير منشورة] كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- شراك، حمزة. (٢٠٢٢م). مشكلات العمل المصرفي للطالب الجامعي في ظلّ نظام ل م د [رسالة دكتوراه غير منشورة] . كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة جامعة العربي التبسي.
- الصالحي، صالح. (٢٠٠٧م، ديسمبر). التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصاديَّة وعلوم التيسير في إطار نظام LMD [بحث مقدم]. مؤتمر الجامعات العربية "التحديات والآفاق المستقبلية"، المنظمة العربية للتنمية الإداريَّة، الرباط. ٧٧١–٧٨٦.
- عبد الحميد، جابر، كاظم، أحمد خيري. (١٩٨٦). مناهج البحث في التربية وعلم النفس (ط٢). دار النهضة العربية.
- عبد الله، الله جابه حسين، أبو بشير، إبراهيم، الوالي حسن. (٢٠٢٢م). دور نظام LMD ليسانس، ماستر، دكتوراه في جودة مخرجات التعليم العالي بتشاد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية، ٣٧(١)، ١٢١–١٦٠.
- عمار، مريم. (٢٠١٥م). تقويم تعليمات الطلبة في نظام LMD من وجهة نظر الطلبة والأساتذة [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاجتماعيَّة جامعة عبد الحميد بن باديس.
- رحيمة، غضبان. (٢٠١٩). معوقات التدريس بالجامعة الجزائرية في ضوء نظام (ل.م.د). مجلة التنمية وإدارة الموارد البشريَّة،٦(١٢)، ٢٣–٣٨.
- قادري، عبد القادر. (٢٠١٩). أثر نظام ليسانس–ماستر–دكتوراه (lmd) على جودة مخرجات التعليم المحاسبي خلال الفترة ٢٠٠٤ و٢٠١٥: مجلة الآفاق للدراسات الاقتصاديَّة، ع٦، ١٨٥–٢٠١.
- كركوش، فتيحة. (٢٠١٢). اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل. م. د: دراسة ميدانية بجامعة البليد. مجلة دراسات نفسية وتربوية، (٨)، ١١٩–١٣١.

- لعبان، كريم. (٢٠١١م، ٥، ١٠-١٢). تحسين جودة التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام LMD [ورقة بحثية]. المؤتمر العربي الدولي الأول المنعقد في رحاب جامعة الزرقاء وجامعة الزرقاء، الأردن. https://search.emarefa.net/detail/BIM-446052
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (٢٠١٨م). التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح، تقرير المغرب.١-١٠٧. https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2018/12/Rapport-seignement
- المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي. (٢٠١٨). دليلك إلى الجامعات في لبنان (ط١٤). لبنان. بيروت.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٠). مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر. https://manshurat.org/node/13704
- نصراوي، صباح. (٢٠١٢م). الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم الجامعي في ظل نظام (LMD): دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب واللغات جامعة العربي بن مهيدي.
- نعموني، سمير. (٢٠١٥). الوصاية على الطلبة في نظام ل م د بين المعمول والمأمول: دراسة ميدانية تقييمية". المركز الجامعي بلحاج بو شعيب عين شنت (١)، ٢١١-٢٢٥.
- نيومان، فرانك، كوتوريير، لارا وسكارى، جيمي. (٢٠٠٩م). مستقبل التعليم العالي "الشعارات والواقع ومخاطر السوق". مكتبة العبيكان.

ثانيًا: المراجع الأجنبيَّة

- Bergan, S. (2019). The European Higher Education Area: A road to the future or at way's end? Tuning Journal for Higher Education, 6(2), 23-49.
- Brunelle, F., & Queneau, P. (2015). La réforme Licence Master Doctorat (LMD) des professions paramédicales. Bulletin de l'Académie Nationale de Médecine, 199(4-5), 705-715
- Chelli, S. (2009). The Competency-Based Approach & the LMD System.
- Cohen, L.; Manion, L., & Morrison, k, (2007). Research Methods in Education, 6 the eds. London & New York: Routledge Taylor & Francis Group, P.P. 101-103.
- El Houda, Z. N. (2020) people's democratic republic of algeria ministry of higher education and scientific research university of mostaganem faculty of foreign languages department of english.

- Felix, M. N., & Sophie, M. K. S. (2022). Limits of the LMD Reform in Cameroon. Creative Education, 13(2), 617-626
- Hanifi, A. (2018). Assessment in the LMD System: Challenges and Expectations. International Journal of Secondary Education, 6(1), 8-15
- https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=7077.

https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=70773

- Huisman, J., Adelman, C., Hsieh, C. C., Shams, F., & Wilkins, S. (2012). The Bologna process and its impact in the European Higher Education Area and beyond. The SAGE handbook of international higher education, 81-100.
- Kroher, M., Leuze, K., Thomsen, S. L., & Trunzer, J. (2021). Did the" Bologna Process" Achieve Its Goals? 20 Years of Empirical Evidence on Student Enrolment, Study Success and Labour Market Outcomes (No. 14757). IZA Discussion Papers.
- Sarnou, H. A., Koç, S., Houcine, S., & Bouhadiba, F. (2012). LMD new system in the Algerian university. Arab world English journal, 3(4), 179-194.
- Teclessou, J. N., Kpelao, E., & Saka, B. (2020). Evaluation of the "license, master, doctorate" reform in medical school of University of Lomé (Togo): strengths and weaknesses. BMC Medical Education, 20(1), 1-5.
- Zitouni, M& Djaileb, F, 2014, International Mobility and Recognition of Diplomas: The Case of the LMD System in Algeria, Online Learning: Increasing Learning Opportunities. International Conference on Education and Social Sciences (INTCESS 14), 3-5 February 2014 (pp. 239-246), Istanbul, Turkey. ISBN: 978-605-64453-0-9.